الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر

دراسة حديثية مقارنة مع نصب الراية للزيلعي

إعداد

د/ محمد يحيى بلال منـــــيار

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، الطائف

المملكة العربية السعودية

الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر
دراسة حديثية مقارنة مع نصب الراية للزيلعي

محمد يحيى بلال منــيار
قسم الحديث وعلومه ، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، الطائف، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: aslsdr100@gmail.com

الملخص :
ليس المقصود من هذا البحث، المفاضلةَ بين ابن حجر أو إظهارَ تفوّقه على الزيلعي، رحمهما الله تعالى؛ وإنما الهدف إبراز حقيقة ما فعله ابن حجر في كتابه "الدراية" من (اختصار) كتاب الزيلعي، وأنه يشتمل على مزايا لا يستفيدها إلا من قارن ما عند ابن حجر بما عند الزيلعي.
ويترتب على ما سبق من فكرة البحث والهدف منه: حث الدارسين المتخصصين على الاستفادة من كتاب "الدراية"، وعدم هجره أو النظر إليه نظرةً دُونيةً بحجة أنه مجرد "اختصار"؛ إذ سوف يستفيد القارئ من خلال النظر فيه فوائد لا توجد في أصله عند الزيلعي، وقد يوجد في الأنهار ما لا يوجد في البحار!
ومن النتائج التي أسفر عنها البحث: أن عمل ابن حجر في "الدراية" هو اختصارٌ محرر لما عند الزيلعي، يُغني في الجملة عما عند الزيلعي لكن لا يكفي عن الرجوع إليه.
وأيضا: إن الناظر في "اختصار" ابن حجر، سوف يستفيد منه شيئا من الأساليب الحديثية ودقائق صنعة التخريج من خلال التأمل فيما يتبعه من طريقة الاختصار.

الكلمات المفتاحية: نصب الراية، الدراية، الزيلعي، ابن حجر، اختصار.

the awareness of casting the Hadith of righteousness of Ibn Hagar
comparative and hadith of the waving of flag of ElZeliee

Mohamed Yehia Belal Menyar
Hadith and science department – Faculty of Sharia and Regulations – Taef university – Taef - kingdom of Saudi Arabia
Email address : aslsdr100 @ gmail.com

Abstract :
This research is not aiming the differentiation between Ibn Hagar overtopping on ElZeliee peace be upon them, but the objective is to find the truth about what have been done by the Ibn Hagar in his book the awareness from the summarization of the book of ElZeliee
As this reference is including some advantages which is not benefiting who is not comparing to what have been stated by Ibn Hagar with ElZeliee which depended on what have been extracted from the idea of the research and its objective
as all objectives is to emerge the specialized scholars to utilize the book or the reference of a awareness not abandoning it and to look at it from the perspective of stating of reasoning that is just summarization as all reader through reading can find from the perspective in its benefits that does not exist in its origin from what was mentioned by ElZeliee as many will be found in the plenty unless not exists in the seas
so some of the results was extracted that the work of Ibn Hagar of " warmness" is a summarization written from ElZeliee in which totally has the meaning to what is compared in what was written by ElZeliee as we shall depend on it , also the lookers of the reference summarization will get benefited from some hadith methods and standing on some minutes of extraction industry through meditation and by what have been summarized in method

keywords : Winning of Flag – awareness – ElZeliee – Ibn Hagar – Summarization

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين نبينا وسيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فلا يخفى ما لكتاب الزيلعي رحمه الله تعالى من مكانة سامقة بين كتب التخريج، فقد انعقدت الخناصر على الاعتراف بقيمته العلمية؛ وأقر له أهل العلم أنه من أحفل كتب التخريج وأوعبِها وأكثرِها تحقيقا، وأشملِها ذكرًا لطرق الحديث وبيانِ مواضعه في كتب السنة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه فيما يُعلم؛ ولذا فلا غرو أنْ قيل في حقه: إنه "أصبح تاجَ كتب التخريج وعمدتها"(١).

هذا الكتاب الحافل، اختصره ابن حجر رحمه الله في كتابه المشهور "الدراية"؛ لكن هذا المختصر مع شهرته، بقيت الاستفادةُ منه ضئيلةً، دون الإحساس بضرورة الرجوع إليه والاستفادةِ منه؛ ولعل السبب في هذا القصور: أنه يُظن به أنه مجرد اختصار وتقليص لحجم كتاب الزيلعي، دون أن يضيف إليه ابنُ حجر شيئا من الفوائد زيادةً على ما عند الزيلعي؛ وزاد من قوة هذا الظن، أنه وُصف كتاب "الدراية" من جهة بعض أهل العلم بهذا الوصف أنه "ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل"؟!.

وهذه الكلمة هي التي استوقفتني –عرضا– حين قرأتُها؛ فكانت هي بداية تفكيري في هذا الموضوع، حيث أحببتُ أن أتأكد من هذا الوصف ومدى انطباقه عليه؛ فأجريتُ شيئا من المقارنة في بعض الأحاديث بين الكتابين (نصب الراية، والدراية)، فوجدتُ أن ابن حجر رحمه الله ليس على ما وُصف به في هذه الكلمة! إذ هو لا يقتصر على مجرد اختصار ما عند الزيلعي، وإنما يتميز في عمله –بما آتاه الله من الموهبة– بلمسات حديثية يختلف فيها عما عند الزيلعي، مع الاحتفاظ بجوهر الاختصار في عمله.

(١) تخريج الحديث لعبد العزيز الشايع ص ٤١.

ومن هنا أحسستُ بدراسة كتاب "الدراية" لابن حجر، دراسةً حديثيةً مقارنةً بدقة مع أصله "نصب الراية" للزيلعي، لعلي أستخلص شيئا من النقاط التي أستطيع أن أُبرز بها قيمةَ عملِ ابن حجر رحمه الله في مختصره هذا، فكانت فكرةُ إنشاء هذا البحث وإعداده.

أهمية البحث

يُعرِّف البحث بنوعية عمل ابن حجر فيما قام به من الاختصار لكتاب "نصب الراية" وأنه اختصارٌ مع تصرفات حديثية منوّعة سلكها الحافظ ابن حجر فيما قام به من العمل، تُنبه الباحث والدراس المتخصص إلى فوائد تُهمه في صنعة التخريج، وتزيده بصيرةً في هذا الفنّ.

الدراسات السابقة

لقد كُتبت بحوث عديدة سابقة (أطروحات جامعية وبحوث ومقالات) عن الزيلعي ومنهجه تخريجا ونقدا في كتابه "نصب الراية"[(١)]؛ لكن لم أعثر على شيء من البحوث المكتوبة مستقلاً عن "الدراية" لابن حجر ومنهجه فيه.

نعم كُتبت عنه نُبَذٌ تعريفية في كتب التخريج المعاصرة؛ ولعل أحسن وأوفَى من عَرَّف به: الدكتور عبد المهدي عبد القادر في كتابه "طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"[(٢)].

مشكلة البحث

- هل صحيح ما قيل عن كتاب "الدراية" أنه مجرد اختصار، ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل؟
- هل يقتصر عمل ابن حجر في "الدراية" على (اختصار) محتوى التخريج فقط الموجود عند الزيلعي؟ بدون أن يضيف فيه أشياء تميز اختصاره عن أصل عمل الزيلعي؟

---

(١) لم أحبّ أن أثقل المقدّمة هنا بسرد تلك الدراسات السابقة، وإنما ذكرتُها حسب ما وقفتُ عليها، في (ملحق) في آخر البحث.

(٢) وقد أشار فيه كاتبُه إلى أنه "لم يكُ دورَ ابن حجر هو الاختصار فقط، وإنما كانت له إضافات علمية دقيقة ومفيدة" ولم أطّلع عليه إلا بعد أن أَنهيتُ بحثي هذا تماما.

الهدف من البحث

١- ليس الهدف من كتابة البحث: المفاضلةَ بين الكتابين، أو إظهارَ تفوق ابن حجر على الزيلعي مثلا؛ وإنما الهدف: إبراز حقيقة ما فعله ابن حجر في اختصاره لهذا الكتاب، وأنه ليس مجرد اختصار روتيني –إن صح التعبير– بل هو اختصار يشتمل على مزايا تظهر لمن يقارن بين الكتابين.

٢- الإعذار لبعض أهل العلم ممن وصف كتاب ابن حجر، أنه اختصار (ليس فيه كبير فائدة مع وجود أصل كتاب الزيلعي).

٣- حث الدارسين على الاستفادة من هذا الكتاب، وعدم النظر إليه نظرة دُونية بحجة أنه مجرد "اختصار"؛ إذ سوف يستفيد الناظر فيه شيئا من الأساليب الحديثية ودقائق صنعة التخريج من خلال التأمل فيما يتبعه ابن حجر من طريقة الاختصار؛ وقد يوجد في الأنهار ما لا يوجد في البحار!

ميزة البحث

أول بحث يُكتب مستقلاً عن هذا الموضوع بفضل الله وتوفيقه، بمثل هذا التفصيل والاستيعاب، بالقدر الممكن.

حدود البحث

نظرا لطول كتاب "نصب الراية" وصعوبة مقارنته بكامله مع "الدراية"، فقد اقتصرتُ على أبواب الطهارة فقط من "نصب الراية" ومقارنتها بما عند ابن حجر في "الدراية"، ولعل هذا القدر يكفي لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة.

منهج البحث

سرتُ في البحث على منهج الاستقراء والتتبع والمقارنة.

إجراءات البحث

١- تتبعتُ مادة التخريج عند ابن حجر –في حدود الدراسة التي اقتصرتُ عليها–، ثم قارنتُها بدقة مع ما عند الزيلعي في "نصب الراية"، ومن ثم كنتُ أقيِّد ما يظهر لي من الميزات التي تظهر بها الفوارق في الصنعة

الحديثية بين عمل ابن حجر في "الدراية"، وعمل الزيلعي في "نصب الراية".

٢- اعتمدتُ في العزو إلى "الدراية" طبعة السيد عبد الله هاشم اليماني المدني (المطبوعة سنة ١٣٨٤)، وهي المرادة عند إطلاق العزو إلى "الدراية". وعزوتُ في بعض الأحيان إلى طبعة أخرى صدرت بتحقيق الأخ توفيق محمود تُكلة، وأشير إليها بـ(ط تُكلة).

٣- الأحاديث التي اخترتها من عند الزيلعي لدراستها، اتبعتُ فيها ما يلي:

أ- أعزُو تلك الأحاديث باختصار إلى مصادرها التي عزا إليها الزيلعي.

ب- انصبّ غرضي في هذه الأحاديث، على (هدف التمثيل بها فقط) لإظهار المقارنة بين عمل ابن حجر وعمل الزيلعي فيها، بغض النظر عن كون بعضها ضعيفةً أو واهيةً لا تصلح للاستدلال؛ فليس المقصود بعرض تلك النماذج والتمثيلِ بها: عرضَها للاستدلال بها! بل ذلك خارج عن موضوع البحث ومحوره الأساسي؛ ولهذا لا ينبغي أن يُفهم من التمثيل بمثل هذه الأحاديث الضعيفة: الإقرارُ على الاستدلال بها تبعًا لاختيارها للتمثيل بها.

ج- حرصتُ على بيان حكم تلك الأحاديث بإيجاز يكفي لمعرفة درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

خطة البحث

المقدمة: التعريف بمكانة كتاب الزيلعي، والهدف من اختيار هذه الدراسة المتعلقة بـ"الدراية" لابن حجر، وميزة البحث وحدوده ومنهجه وخطته.

التمهيد: التعريف بالزيلعي وابن حجر، ومنهجهما الإجمالي في كتابيهما.

المبحث الأول: صياغة التخريج، ومسالك ابن حجر فيه.

المبحث الثاني: نقد الحديث عند ابن حجر.

المبحث الثالث: فقه التخريج عند ابن حجر.

المبحث الرابع: ملحوظات على عمل ابن حجر.

الخاتمة: نتائج البحث.

التمهيد

التعريف بالزيلعي وابن حجر، ومنهجهما الإجمالي في كتابيهما

ترجمة الزيلعي[١]

عبد الله بن يوسف[٢] بن محمد الزيلعي ثم المصري، الحنفي، اشتُهر بـ(الزيلعي) نسبةً إلى بلده الزيلع (في الصومال).

يشتبه الزيلعي هذا صاحب "نصب الراية" بالزيلعي الحنفي صاحب "تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق"، لكن الزيلعي شارح "كنز الدقائق" اشتهر في الفقه، وهو أستاذ الزيلعي صاحب "نصب الراية"؛ وإذا أُطلق "الزيلعي" فغالبًا ما ينصرف الذهن إلى صاحب "نصب الراية" لأنه هو الأشهر.

قدم الزيلعي القاهرة سنة ٧٠٥ فأفتى ودرّس، وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح "الكنز" وعن ابن التركماني صاحب "الجوهر النقي في الرد على البيهقي"، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرّج أحاديث "الهداية" للمرغيناني، وأحاديث "الكشاف" للزمخشري. وكان رفيقَ الحافظ العراقي في مسيرة (فنّ التخريج والعملِ فيه)، فكان كل واحد منهما يُعين الآخر.

ويكفي في مدح الزيلعي وبيان منزلته الحديثية، أن ابن حجر وَصَفه بـ"المُحدِّث" في مواضع من مشيخته "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس"[٣].

له الكتابان المشهوران: "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية"؛ و"تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري".

توفي الزيلعي في القاهرة في المحرم سنة ٧٦٢.

---

(١) مصادر ترجمته: الفوائد البهية للكنوي ص ٢٢٨ وص٢٣٧ (في الخاتمة)، والدرر الكامنة لابن حجر ٣/٩٥، والأعلام للزركلي ٤/١٤٧.

(٢) ترجم له اللكنوي في "الفوائد البهية" ص ٢٢٨ في حرف الياء تحت من اسمه "يوسف بن عبد الله"؛ لكنه في (الخاتمة ص ٢٣٧) جزم بأن الصحيح أنه: عبد الله بن يوسف.

(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر ١/٤٦٠ و٢/٤٦٧ و٢/٤٧٤.

نبذة إجمالية عن منهج الزيلعي في كتابه "نصب الراية"[١]:

١- يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب "الهداية"، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها، مستقصيًا طرقه ومواضعه.

٢- ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب "الهداية"، فيخرجها أيضًا حديثا حديثا مع الكلام عليها، وربما يرمز لهذه الأحاديث بـ(أحاديث الباب).

٣- ثم إن كانت المسألة (خلافية) يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، واصطلح لنفسه -في هذه الأحاديث المخالفة- أن يرمز لها بـ(أحاديث الخصوم[٢])، ويذكر من أخرجها أيضًا مع الكلام عليها، يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه.

٤- اصطلح لنفسه في الأحاديث التي لم يجدها، أو لا يجدها باللفظ الذي أورده المرغيناني، أو ليست من رواية نفس الصحابي الذي عزاه إليه المرغيناني، ونحو ذلك، أن يعبر في كل ذلك بلفظ "غريب". ثم يخرج تلك الأحاديث حسب ما يجدها في مصادر السنة النبوية.

---

(١) ينظر لمادة هذه (النبذة): "تخريج الحديث" للشايع ص ٤١، و"الوجيز" له ص ٢١، و"طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" لعبد المهدي عبد القادر ص ١٨٥-١٩١، و"علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية" لمحمود بكار ص ١٣.

(٢) أي علماء المذاهب الأخرى غير الأحناف. وصرح أحيانا بتسميتهم من باب التوضيح لهم. ينظر نصب الراية ٣٢٨/٢.

ترجمة ابن حجر[١]

أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل (بفلسطين)، المصري المولد والمنشأ.

ولد في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ونشأ يتيما. وأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين؛ **ورُزق السعادة في أن يصلي أول صلاة تراويح بالناس، بمكة**، سنة خمس وثمانين وسبع مائة، وعمره اثنتا عشرة سنة.

يقول السخاوي في "الجواهر والدرر" معلقا على ذلك: "قلت: وفي اتفاق وقوع ذلك إشارةٌ إلى أنه يصير إمامَ الدنيا"[٢].

ورُزق أيضا وهو بمكة في هذه السنة -٧٨٥- سعادة أخرى، وهي أول سماع له لصحيح البخاري على أحد مُسنِدِي الحجاز.

ثم اشتغل بعلوم وفنون مختلفة إلى أن اجتمع بحافظ العصر زين الدين العراقي، سنة ست وتسعين وثمانمائة، فلازمه عشرة أعوام، وحُبب إليه فنُّ الحديث، فأقبل عليه بكليته، وعَلَتْ له شهرةٌ فقَصَده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظَ الإسلام في عصره.

أما تصانيفه فقد قال السخاويّ: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر)[٣].

---

(١) مصادر ترجمته: رفع الإصر لابن حجر ص ٦٢، والجواهر والدرر للسخاوي (مواضع متفرقة)، والأعلام للزركلي ١٧٨/١.

(٢) الجواهر والدرر ١٢٢/١.

(٣) الأعلام للزركلي ١٧٨/١ نقلا عن السخاوي.

وكانت وفاته ليلة السبت ثامن عشري ذي الحجة، بعد العشاء، من سنة ٨٥٢، رحمه الله تعالى. وكانت جنازته حافلة، يقول السخاوي: "في ظني أنه ما بعد جنازة التقي ابن تيمية، أحفلُ منها".

نبذة عن التعريف بكتاب "الدراية" ومعالم عن منهج ابن حجر في الاختصار فيه:

اسم الكتاب: الدراية في تخريج أحاديث الهداية. وهو الأكثر الأشهر في تسمية الكتاب.

وذكره السخاوي في "الجواهر والدرر" باسم: "الدراية في تلخيص تخريج أحاديث الهداية"(١).

معالم عن منهجية الاختصار لدى ابن حجر في "الدراية"

لا يخفى أن "الدراية مختصر لـ"نصب الراية"، وقد نص مؤلّفُه في مقدمته للكتاب أنه لخص كتاب الإمام الزيلعي تلخيصا حسنا مُبِينًا غيرَ مُخلٍّ من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه.

ونص أيضا على هدفه من هذا الاختصار وهو (أن ينتفع به أهل المذهب الحنفي كما انتفع بكتابه الآخر "التلخيص الحبير" أهلُ مذهبه الشافعي).

وقد أحببتُ أن أسجل هنا بعض المعالم التي لاحظتُها فيما راعاه ابن حجر في منهجية "الاختصار" الذي أجراه على عمل الزيلعي:

- **لا يسوق الأسانيد كاملة**، وإنما يختصرها

فمثلا حديث "البغايا: اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة" ساقه الزيلعي من عند الترمذي بإسناده كاملا من حديث ابن عباس، فاختصر ابن حجر صيغة الإسناد بقوله "وللترمذي من طريق جابر بن زيد –رفعه– عن ابن عباس قال: البغايا: اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة"(٢).

- **لا يسوق المتون كاملة**، وإنما يكتفي بموضع الشاهد منها بقدر ما يكفي للاستدلال.

---

(١) الجواهر والدرر ٦٦٧/٢.

(٢) نصب الراية ١٦٧/٣، والدراية ٥٥/٢.

فمثلا حديث "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"، أورده الزيلعي من حديث ابن عباس وعائشة، وساق متن كل من الروايتين كاملا مع ما ذُكر فيهما من سبب ورود هذا الحديث(١).

أما ابن حجر فاكتفى بلفظ الحديث: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" ولم يُطوِّل في إيراد نص الحديث كاملا وما فيه من بيان السبب(٢).

مثال آخر حديث "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعنَّ ماءه في رحم أختين"، ذكر الزيلعي فيه حديث أم حبيبة وعَرْضَها لأختها على النبي صلى الله عليه وسلم، بسياقه التام مع تفاصيل جاءت في الحديث، ولم يفعل ذلك ابن حجر بل اقتصر فيه على موضع الشاهد منه باختصار تام(٣).

ومثال ثالث: حديث "لا يَنكِحُ المُحرِمُ ولا يُنكِحُ" ساقه الزيلعي بتفاصيله وفيه قصة، وأوجزه ابن حجر فاكتفى بمتن الحديث بدون التعرض للقصة(٤).

- **لا يطيل في علل الحديث أو الكلام على الرواة والأسانيد ونقدها**؛ وإنما يختصر كل ذلك بأوجز ما يؤدي الغرض.
- **فمثلا حديث** "**عشر من الفطرة**"، عزاه الزيلعي للأئمة الستة إلا البخاري، كلهم من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة(٥).

ثم تطرق الزيلعي إلى بيان عدم إخراج البخاري له، لعلتين نقلا عن ابن دقيق العيد: أحدهما: الكلام في مصعب بن شيبة. والعلة الثانية: أن النسائي رواه من طريقين آخرين غير طريق مصعب بن شيبة (وهما طريق

---

(١) نصب الراية ١٦٨/٣.
(٢) الدراية ٥٥/٢.
(٣) نصب الراية ١٦٨/٣-١٦٩، والدراية ٥٥/٢.
(٤) نصب الراية ١٧٠/٣، والدراية ٥٦/٢.
(٥) صحيح مسلم (٢٦١)، سنن أبي داود (٥٣)، سنن الترمذي (٢٧٥٧)، سنن النسائي (٥٠٤٠)، سنن ابن ماجه (٢٩٣).

سليمان التيمي وأبي بشر) مرسلا، وقال النسائي: وحديث التيمي وأبي بشر أولى، ومصعب منكر الحديث[١].

ولم يُطل ابن حجر الكلام في هذه العلل ولم يتعرض لعدم تخريج البخاري للحديث، وإنما عزاه لمسلم والسنن الأربعة، ثم اكتفى بالإشارة المختصرة إلى أن النسائي أخرجه من غير طريق مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير، ليس فيه عائشة، وقال[أي النسائي]: إنه أولى بالصواب[٢].

- **حديث "المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة"**. وفيه (بركة بن محمد الحلبي)، أطال الزيلعي في نَقْل أقوال الأئمة فيه –في سبعة أسطر– في طعنه بالتكذيب والوضع[٣].

أما ابن حجر فطوى هذه التفاصيل في كلمة موجزة بقوله: "وفي إسناده بركة بن محمد وهو كذاب"[٤].

- **حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب** "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل"؛ أطال الزيلعي الكلام فيه في صفحتين ونصف تقريبا في سماع الحسن البصري من سمرة[٥].

أما ابن حجر، فلم يُعرّج على شيء من هذه التفاصيل وإنما اختصر الكلام في نقد الحديث، في نحو ثلاثة أسطر فقط! هكذا: (حديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل: أصحاب السنن الثلاثة، وأحمد وابن أبي شيبة، من طريق الحسن عن سمرة؛ وصححه الترمذي؛ قال: وقد روي عن الحسن مرسلا)[٦].

---

(١) نصب الراية ٧٦/١.
(٢) الدراية ٤٦/١.
(٣) نصب الراية ٧٨/١.
(٤) الدراية ٤٧/١.
(٥) نصب الراية ٨٨/١-٩١.
(٦) الدراية ٥١/١.

ويبدو من الاختصار الذي تقصده ابن حجر فيما يتعلق بسماع الحسن من سمرة، أنه يرى صحة سماعه منه تبعا لرأي ابن المديني، كما يظهر ذلك من كلام ابن حجر على هذا الحديث في كتابه الآخر "التلخيص الحبير"(١).

– حديث ابن مسعود الذي رواه الإمام البخاري من طريق أبي إسحاق السبيعي قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدُ الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول: أَتَى النبيُّ صلى الله عليه وسلم الغائطَ، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدتُ حجرين، والتمستُ الثالث فلم أجد، فأخذتُ روثة فأتيتُه بها، فأخذ الحجرين وأَلقَى الروثة، وقال: "هذا ركس"(٢).

أطال فيه الزيلعي الكلام –في نحو صفحتين– فيما انتُقد به هذا الإسناد من علل ومناقشتها، والإجابة عن الإمام البخاري في كل ما اعتُرض عليه به في هذا الإسناد، نقلا كلَّ ذلك عن ابن دقيق العيد(٣).

وقد طواه كلَّه ابنُ حجر، ولم يذكر فيه ما يتعلق بنقده إلا بالقدر الذي رآه ضروريا بصورة مختصرة جدا في خمسة سطور تقريبا(٤).

– **الإيجاز عموما في صياغة التخريج**

من ميزات ابن حجر المعروفة مقدرته البارعة على تلخيص المعلومات والإتيان بها بطريقة مختصرة مركّزة، تجمع للقارئ الزبدة المطلوبة من المعلومات المهمة. ومن آثار هذه الميزة في تخريجاته في "الدراية" ما يلي:

– **حديث نقض الوضوء والصلاة بالقهقهة:** "ألا من ضحك منكم قهقهة فَلْيُعِدِ الصلاةَ والوضوءَ جميعا"؛ أشبع الزيلعي تخريجه من رواياته

(١) التلخيص الحبير ١٠٢٨/٣.
(٢) صحيح البخاري (١٥٥).
(٣) نصب الراية ٢١٥/١–٢١٧.
(٤) الدراية ٩٦/١.

المسندة والمرسلة، في سبع صفحات تقريبا، واختصر كلَّ ذلك ابنُ حجر وطواه في ثلاث صفحات ونصف تقريبا(١).

- **حديث "الماء من الماء"**، أفاض الزيلعي في تخريج رواياته وعزوها إلى مصادرها، والكلام على عللها ورواتها، ثم الكلام على نسخه، كلُّ ذلك بسطه الزيلعي في ثلاث صفحات تقريبا(٢). وقد اعتصر ابن حجر هذه التفاصيل وأَحكَمَ بطريقة عجيبة تلخيصَ هذه المادة المطوَّلة وعرضَها للقارئ سهلةً واضحةً، مجموعةً كلّها في صفحة ونصف تقريبا(٣).

(١) نصب الراية ١/٤٧-٥٤، والدراية ١/٣٤.
(٢) نصب الراية ١/٨٠-٨٤.
(٣) الدراية ١/٤٩-٥٠

المبحث الأول: صياغة التخريج ومسالك ابن حجر فيه

أولا: لا يلتزم ابن حجر بنفس ترتيب الزيلعي في عرض التخريج والعزو إلى المصادر؛ بل يسلك لنفسه مسالك جديدة مستقلة عن الزيلعي، يخالف فيها ما مشى عليه الزيلعي من الترتيب في عزوه للمصادر ويغيِّر في طريقة ذكرها وترتيبها عما هي عليه عنده. فمن ذلك:

١- أن من منهج الزيلعي العام: أنه يبدأ أوّل شيء بتخريج الحديث حسب (اللفظ) الذي أورده به المرغيناني في كتابه "الهداية"، ثم يكمل العزو إلى المصادر الأخرى التي يوجد فيها الحديث بألفاظ أخرى.

لكن الزيلعي ربما يفوته هذا المنهج في بعض المواضع، حيث يؤخر أحيانا المصدر الذي ورد فيه لفظ المرغيناني، ويُقدِّم عليه مصادر أخرى جاء فيها الحديث بألفاظ أخرى؛ فيتنبه ابن حجر لمثل هذا الاختلال في منهج الزيلعي في العزو، فيعيد ترتيب العزو إلى المصادر حسب أصل طريقة الزيلعي في البدء بصاحب المصدر الذي روي فيه الحديث باللفظ الذي ذكره المرغيناني، ثم إتباعه ببقية المصادر.

فمن أمثلة هذه النقطة عند ابن حجر:

- **حديث** " **إذا استيقظ أحدُكم من منامه** فلا يغمسنّ يدَه في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يدُه".

بدأ الزيلعي بتخريجه من الصحيحين حسب الترتيب الطبيعي لهما من تقديم العزو للبخاري أولا ثم العزو لمسلم[1]؛ لكن الملاحظ هنا أن اللفظ المذكور، ليس هو لفظَ البخاري، وإنما هو لفظُ مسلم؛ أما لفظ البخاري فمختلف هكذا: "وإذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يُدخلها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده".

فكان من حق مسلم –حسب منهج الزيلعي في البدء بمطابقة اللفظ– أن يقدَّم العزوُ إليه أولاً لأن اللفظَ لفظُه، ثم يُؤتَى بالبخاري؛ لكن الزيلعي لم

(١) نصب الراية ٢/١، صحيح البخاري (١٦٠)، صحيح مسلم: (٢٧٨).

يفعل ذلك، بل لعله نظر إلى الترتيب الحديثي المعروف في العزو للصحيحين، بالبدء بالبخاري أولاً ثم بمسلم، بغض النظر عن لفظهما.

أما ابنُ حجر فكأنه انتبه لهذا التغيير عند الزيلعي في العزو إلى هذين المصدرين، فأعاد ترتيب العزو إلى أصل منهج الزيلعي في البدء بمسلم لأن اللفظَ لفظُه، ثم عزا للبخاري، فقال في تخريجه: "حديث: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يدُه": أخرجه مسلم ..."؛ ثم قال: "وأخرجه البخاري... بلفظ: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يُدخلها في الإناء، الحديث؛ ذكره بلفظ الأمر بـ"الغسل"، ولم يذكر العدد".انتهى كلامه[١].

- **حديث "من أتى الجمعة فليغتسل"**:

أورده المرغيناني بهذا اللفظ، وقد بدأ الزيلعي بعزوه للصحيحين، لكنه ليس عندهما بهذا اللفظ، وإنما اللفظ عندهما : "من جاء الجمعة منكم فليغتسل"[٢]...

أما اللفظ المذكور فهو عند الترمذي وابن ماجه، وقد عزاه الزيلعيُّ إليهما بعد العزو للصحيحين قائلا: "ورواه الترمذي وابن ماجه بلفظ: "من أتى الجمعة فليغتسل"..."[٣].

فعملُ الزيلعي وإن كان وجيها في البدء بالصحيحين، ويؤدي غرض التخريج تماما؛ لكن لفظَ الترمذي وابن ماجه هو المطابق للفظ المرغيناني، فكان أصلُ منهج الزيلعي يقتضي تقديم العزو إليهما مراعاةً للمطابقة في اللفظ بدلاً من البداية بالعزو للصحيحين؛ ولعل ذلك ما لَحَظه ابنُ حجر فبدأ بالعزو للترمذي وابن ماجه، ثم عزا للصحيحين، فقال: "حديث "من أتى الجمعة فليغتسل": الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر بهذا"(أي بهذا

(١) الدراية ١٣/١.

(٢) صحيح البخاري (٨٥٤)، صحيح مسلم (٨٤٤).

(٣) نصب الراية ٨٦/١، سنن الترمذي (٤٩٢)، سنن ابن ماجه (١٠٨٨) وسندها صحيح، نقله الزيلعي عن "خلاصة الأحكام" للنووي ٧٧٤/٢.

اللفظ). ثم قال: "وأصلُه في الصحيحين بلفظ من جاء منكم الجمعة فليغتسل"(١).

٢- أحيانا يغير ابن حجر ما عند الزيلعي من ترتيب عرض الروايات، تبعا لكون الترتيب الذي يختاره، هو الذي جاءت عليه تلك الروايات عند أحد من الأئمة الستة كالإمام الترمذي فيما يورده من (أحاديث الباب).

مثال ذلك: حديث بُسرة المشهور في نقض الوضوء من مس الفرج، أورد الزيلعي شواهد لحديثها، فساقها على الترتيب التالي: حديث أبي هريرة، وأم حبيبة، وأبي أيوب، وجابر، وعبد الله بن عمرو (من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، وابن عمر، وزيد بن خالد الجهني، وعائشة(٢).

لكن ابن حجر لم يلتزم بهذا الترتيب في هذه الشواهد، بل ساقها بترتيب آخر هكذا: حديث أم حبيبة، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأروى بنت أنيس، وعائشة، وجابر، وزيد بن خالد، وعبد الله بن عمرو؛ ثم حديث ابن عمر(٣).

والسبب فيما فعله ابن حجر من تغيير ترتيب الزيلعي: أن هذه الروايات كلها -سوى حديث ابن عمر- ذكرها الترمذي في أحاديث "وفي الباب" عقب حديث بسرة، فقال: "وفي الباب عن أم حبيبة، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأروى بنت أنيس، وعائشة، وجابر، وزيد بن خالد، وعبد الله بن عمرو"(٤).

---

(١) الدراية ٥١/١.

(٢) نصب الراية ٥٦/١-٦٠

(٣) الدراية ٣٨/١-٤١

(٤) سنن الترمذي (٨٢). تنبيه: عبارة الترمذي هذه التي ساقها الزيلعي، جاء فيها: اسمُ "عبد الله بن عمرو" بلفظ "عبد الله بن عمر" وهو خطأ مطبعي، والصواب أن الترمذي يريد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وليس عبد الله بن عمر بن الخطاب. ومما يدل لهذا أن البوصيري في إتحاف الخيرة ٣٥٠/١ ساق عبارة الترمذي هذه وقد انتهت باسم "عبد الله بن عمرو"، فعقّب البوصيري عليه بقوله: "قلت: وفي الباب -مما لم يذكره الترمذي-: عن ابن عمر...."إلخ، فاستدراكُ =

وكان الزيلعي ساق أصلاً نصّ كلام الترمذي هذا في تخريجه لهذا الحديث؛ فاستفاد منه ابنُ حجر واتّبع ترتيبه في إيراد هذه الروايات، بدلاً من الترتيب الذي عند الزيلعي؛ وربما كانت طريقة ابن حجر في اتباعه لترتيب الترمذي، أسهلَ على القارئ من حيث التركيز. والله أعلم.

٣- ومما يتعلق بتصرفات ابن حجر في عدم التزامه بطريقة الزيلعي في العزو للمصادر: ما لاحظتُه من اهتمامه بتقديم العزو إلى الكتب الستة؛ بخلاف الزيلعي فإنه يهتم بالتخريج حسب معطيات المرغيناني -كما سبق- وحسب اللفظ الذي أورده، فيحرص الزيلعي على البدء بالمصدر الذي يوجد فيه الحديث بذلك اللفظ ولو كان في غير الكتب الستة؛ ثم يُكمل التخريج من الكتب الستة إن كان الحديث موجودا فيها.

أما ابن حجر فإنه حين يرى أنه يوجد في ألفاظ الكتب الستة ما يحقق مراد المرغيناني ويتطابق مع لفظه ولو مطابقةً قريبةً، فإنه يبدأ بالعزو إليها ويقدّمها على غيرها من المصادر التي بدأ بها الزيلعي في تخريج الحديث.

فمثلا: حديث تمضمض واستنشق ثلاثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا.

بدأ الزيلعي فيه مباشرةً بالطبراني، ثم عزاه لأبي داود[1]. وكأنه بدأ بالطبراني لورود هذا اللفظ عنده صريحا؛ أما رواية أبي داود فليس فيها إلا "فرأيتُه يفصل بين المضمضة والاستنشاق" وهذا ليس صريحا في المقصود في أخذ ماء جديد لكل مرة من المضمضة والاستنشاق كما قاله الزيلعي.

ومع كون عمل الزيلعي مطابقا لمقصود المرغيناني في البدء باللفظ الذي أورده المرغيناني -وهو عند الطبراني وليس عند أبي داود-؛ إلا أن

=

البوصيري على الترمذي حديثَ ابن عمر، يؤكد أن الذي سبق في كلام الترمذي هو حديث (عبد الله بن عمرو ابن العاص)، وليس (عبد الله بن عمر).

(١) نصب الراية ١٧/١، المعجم الكبير للطبراني ١٨٠/١٩ (٤٠٩)، سنن أبي داود (١٣٩). والحديث ضعيف كما قاله ابن حجر في "الدراية" ٢٠/١، وينظر أيضا سنن أبي داود (١٣٩) بتعليق الشيخ شعيب.

ابن حجر لم يلتزم بترتيبه، بل بدأ مباشرة برواية أبي داود، ثم ثنّى برواية الطبراني[1].

مثال آخر: حديث أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به؛ وتوضأ مرتين مرتين وقال: هذا وضوء من يضاعَف له الأجر مرتين؛ وتوضأ صلى الله عليه وسلم ثلاثا ثلاثا وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي.

هذا الحديث ذكره المرغيناني بهذا اللفظ؛ وخرّجه الزيلعي من رواية أربعة من الصحابة، منهم ابن عمر؛ وقد بدأ فيه الزيلعي بعزوه أولاً للدارقطني، مع أن الحديث موجود أيضا عند ابن ماجه، لأن لفظ الدارقطني مطابق لـ(اللفظ الذي ساق المرغيناني به الحديثَ)[2].

أما لفظ ابن ماجه فمختلف قليلا عن لفظ الدارقطني، فأخّره الزيلعي بعد ذلك، فقال: "رواه ابن ماجه في "سننه"... عن ابن عمر قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة واحدة فقال: "هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلا به"؛ ثم توضأ ثنتين ثنتين وقال: "هذا وضوء القدر من الوضوء"؛ وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال: "هذا أسبغ الوضوء، وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم"[3].

أما ابن حجر فبدأ بابن ماجه مباشرةً، ثم أتى بالدارقطني؛ ولا إخاله فعل ذلك إلا اهتماما بتقديم الكتب الستة في العزو على غيرها من المصادر؛ خصوصا أن لفظ ابن ماجه قريب من لفظ المرغيناني، فيؤدي غرضه مع ميزة كونه في أحد الكتب الستة.

---

(١) الدراية ٢٠/١.

(٢) نصب الراية ٢٨/١، سنن الدارقطني (٢٦١)، وأعلّه الدارقطني بتفرد المسيب بن واضح، وأنه ضعيف. وقد نقله الزيلعي أيضا.

(٣) نصب الراية ٢٨/١، سنن ابن ماجه (٤١٩) وإسناده ضعيف أيضا فقد نقل الزيلعي إعلال عدد من الأئمة له. وضعّف إسناده الشيخ شعيب في سنن ابن ماجه (٤١٩).

ومن الأمثلة التي استوقفتني في اهتمام ابن حجر بتقديم العزو للكتب الستة، وتغييره لذلك طريقةَ العزو إلى المصادر التي عزا إليها الزيلعي:

حديث "حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام"، فقد عزاه الزيلعي إلى المصادر هكذا: "روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام"؛ زاد البزار...: "وذلك يوم الجمعة"[(١)]. وأخرجه النسائي عن جابر بلفظ البزار...."[(٢)].

فنلحظ هنا أن الزيلعي قدَّم العزو للبزار في الزيادة التي زادها مع أنها رواها النسائي أيضا، لأنها عند البزار عن أبي هريرة نفسه الذي روى عنه الشيخان أصلَ الحديث، فقدّمه الزيلعي في العزو؛ أما هي عند النسائي فعن جابر، فأخره الزيلعي في العزو إليه.

ومع كون ملحظ الزيلعي سديدا هنا في تقديم البزّار على النسائي، إلا أن ابن حجر خالف ترتيبه في العزو لهذه الزيادة، فقدّم النسائي أولاً وعزا الزيادة إليه، ثم عزاها للبزار، فقال: "ولهما ... من حديث أبي هريرة رفعه: "حقٌ لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام" زاد النسائي من حديث جابر: "يوم الجمعة"؛ وهو للبزار... من حديث أبي هريرة"[(٣)].

هذا التقصُّد من ابن حجر لإدخال النسائي وتقديمه على البزار في العزو لهذه الزيادة، مع ما سبق من توضيح ملحظ الزيلعي في تقديم البزار على النسائي، يدل بوضوح على اهتمام ابن حجر بتقديم العزو للكتب الستة على غيرها، والله أعلم.

---

(١) نصب الراية ٨٦/١، صحيح البخاري (٨٥٦)، صحيح مسلم (٨٤٩)، مسند البزار (٩٣٤٤ و٩٣٤٩).

(٢) سنن النسائي (١٣٧٨) وإسناده على شرط مسلم، نقله الزيلعي عن النووي. نصب الراية ٨٦/١ وخلاصة الأحكام للنووي (٢٧١٦).

(٣) الدراية ٥١/١

٤- ومما يتعلق بتغيير ابن حجر لما عند الزيلعي من طريقة العزو: ما يمكن أن يسمى بإعادة هيكلة الترتيب والتنسيق للروايات التي عند الزيلعي.

فمن ذلك مثلا أن الزيلعي قد يخرّج بعض الروايات من مصدر واحد، ولكنه يفرّق بينها في العزو فلا يعزوها كلها مرةً واحدة إلى ذلك المصدر الواحد، بل يُدخل بينها روايات من مصدر آخر؛ فيعيد ابنُ حجر هيكلة ترتيب مثل هذه الروايات فيضمّها كلّها مع بعضها في العزو دون التفريق بينها، ثم يذكر بقية الروايات المعزوة إلى مصادر أخرى.

ومن أمثلة ذلك أحاديث تخليل اللحية، فقد ذكر الزيلعي أنها مروية عن جماعة من الصحابة، وسرد رواياتهم؛ **ومنهم الأحاديث الآتية**[١]:

حديث عبد الله بن أبي أوفى رواه الطبراني[٢].

حديث أبي الدرداء رواه الطبراني أيضا[٣].

حديث كعب بن عمرو رواه الطبراني أيضا[٤].

---

(١) نصب الراية ١/٢٣-٢٦.

(٢) لم أجده في المطبوع من المعجم الكبير للطبراني، ولم أجده عند الهيثمي في مجمع الزوائد (باب التخليل) ١/٢٣٥، نعم يوجد حديث لعبد الله بن أبي أوفى في "المعجم الأوسط"(رقم ٩٣٦٢) لكن لم أجد فيه ذكرًا لتخليل اللحية، وإنما اقتصر لفظُه على أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا، ومسح رأسه مرة واحدة. و"في إسناده أبو الورقاء وهو ضعيف" كما قاله ابن حجر في التلخيص الحبير (٣٤٢).

(٣) عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٠٥) للطبراني في الكبير، ولم أجده في المطبوع منه. وفيه تمام بن نجيح، ضعيف. "التقريب" (٧٩٨).

(٤) المعجم الكبير ١٩/١٨١ (٤١٢) لكن لفظه ليس صريحا في تخليل اللحية، بل فيه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح باطن لحيته وقفاه)، ولم يذكر الهيثمي شيئا عن كعب بن عمرو في المجمع ١/٢٣٠ في الأحاديث التي رواها في تخليل اللحية. ولعل المراد بمسح اللحية في حديث كعب هذا هو التخليل نفسه، حيث ورد له نظير في حديث أبي أيوب رضي الله عنه فقد روى حديثه ابن ماجه (٤٣٣) بلفظ: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل لحيته. ورواه الترمذي في العلل الكبير ١/١١٥ في (تخليل اللحية) بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم =

حديث أبي بكرة رواه البزار[١].

حديث جابر رواه ابن عدي[٢].

حديث أم سلمة رواه الطبراني[٣].

هكذا سرد الزيلعي هذه الروايات بهذا الترتيب، ونرى فيها أربعة أحاديث معزوةً كلها إلى مصدر واحد (وهو الطبراني)، وهي الأحاديث الثلاثة الأولى ثم حديث أم سلمة، لكن الزيلعي أخّر حديث أم سلمة عن الأحاديث الثلاثة الأولى، وأدخَل بينها حديثي أبي بكرة وجابر المعزوَّين للبزار وابن عدي.

فأعاد ابنُ حجر ترتيب هذه الأحاديث وضمّ روايات الطبراني الأربعة في نَسَق واحد بما فيها حديث أم سلمة، قائلا: "وحديثُ ابن أبي أوفى، وأبي الدرداء، وكعب بن عمرو، وأم سلمة؛ أخرجها الطبراني".

ثم ذكر (حديث أبي بكرة، وحديث جابر) المعزُوَّين للبزار وابن عدي، بعد روايات الطبراني، فقال: "وحديثُ أبي بكرة أخرجه البزار، وحديثُ جابر أخرجه ابن عدي"[٤].

وقد يبدو هذا عملاً سهلاً، لكنه على كل حال يدل على أن عملَ ابن حجر في "الدراية" ليس مجردَ اختصار لما احتواه "نصب الراية"، وإنما تظهر

=

كان إذا توضأ تمضمض ومس لحيته بالماء من تحتها. ورواه أحمد (٢٣٥٤١) بلفظ "ومسح لحيته من تحتها بالماء" وينظر البدر المنير ١٨٩/٢.

(١) مسند البزار (٣٦٨٧) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٣/١ "وشيخ البزار (محمد بن صالح بن العوام) لم أجد من ترجمه".

(٢) الكامل لابن عدي ٨٩/٢ وفيه أصرم بن غياث متروك الحديث، قاله النسائي. وفي الإسناد انقطاع أيضا. التلخيص الحبير ٢٢٦/١.

(٣) المعجم الكبير ٢٩٨/٢٣(٦٦٤)، والضعفاء للعقيلي ٣/٢ (ترجمة خالد بن إلياس المديني). قال ابن حجر عنه في التلخيص الحبير ٢٢٥/١ " وهو منكر الحديث". ومن العجيب قول الهيثمي في المجمع ٢٣٥/١ عنه: "لم أر من ترجمه"!

(٤) الدراية ٢٣/١.

عنده لمساتٌ فنّية تتعلق بصناعة التخريج، يحتاج المتخصص أن يتأملها ويستفيدها من عنده ويُنمِّي بها ملكته العلمية في التخصص الحديثي.

ثانيا: تعامل ابن حجر مع لفظ "غريب" الذي يستخدمه الزيلعي

مما هو معلوم لدى أصحاب التخصص من عادة الزيلعي في استخدامه للفظة "غريب" التي اصطلح عليها في كتابه "نصب الراية"، والتي يقولها في الأحاديث التي لا يجدها.

ويتابِع ابنُ حجر الزيلعيَّ على ذلك عموما، إلا أنه لا يستعمل لفظة "غريب" التي يستعملها الزيلعي، وإنما يُصرِّح بوضوح بقوله "لم أجده"؛ لكن مما يتميز فيه ابن حجر عن الزيلعي في هذه النقطة، ما يلي:

١- أن ابن حجر يكون منتبها فيما يقول عنه الزيلعي "غريب" أو "غريب بهذا اللفظ"؛ فإذا وَجَد الحديثَ موجودا ولو بلفظ مقارب، فإنه يُثبت ذلك الحديثَ ويخرّجه باللفظ الذي وجده، ولا يتابع الزيلعيَّ على نفيه.

ومن أمثلة هذه الصنعة عند ابن حجر وتدقيقه فيما يقول عنه الزيلعي "غريب":

- **حديث "لا وضوء على من نام قاعدا أو راكعا أو ساجدا**، إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله".

أورده المرغيناني هكذا، فقال الزيلعي عنه: "غريب بهذا اللفظ"؛ لكنه أخرج بعد ذلك حديث ابن عباس "إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله"، رواه أبو داود والترمذي [(١)]؛

(١) نصب الراية ١/٤٤-٤٥، سنن أبي داود (٢٠٢)، سنن الترمذي (٧٧).
والحديث في أصله مخرج في الصحيحين وهو حديث ابن عباس في مبيته عند النبي صلى الله عليه وسلم في بيت خالته ميمونة، وفيه "أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ...، فأتاه بلال فآذنه بالصلاة، فقام فصلى ولم يتوضأ". صحيح البخاري (٦٦٦)، صحيح مسلم (٧٦٣) لكن بدون زيادة "إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا..."، فهي زيادة منكرة تفرد بها أبو خالد الدالاني، قاله أبو داود بعد تخريجه للحديث في "سننه" (٢٠٢). وأُعل الحديث أيضا بعلة الانقطاع في موضعين؛ وبكونه موقوفا على ابن عباس لا مرفوعا. ينظر العلل الكبير للترمذي =

ورواه البيهقي –كما عزاه الزيلعي إليه– باللفظ نفسه الذي ورد عند المرغيناني، فلفظُه هكذا: "لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبيه، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله"(١).

فالزيلعي نفى وجود اللفظ الذي أورده المرغيناني؛ لكن رواية البيهقي تُثبت وجود اللفظ نفسه، بصيغة قريبة جدا! ولذا لم يتابع ابنُ حجر الزيلعيَّ على هذا النفي، بل أثبتَ الحديثَ من رواية البيهقي وعزاه إليه مباشرةً، وكذلك عزاه لأبي داود والترمذي، فقال:

"حديث "لا وضوء على من نام قاعدا أو راكعا أو ساجدا، إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله": "البيهقي... عن ابن عباس رفعه: "لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله".

ثم قال: "وأصل الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد وابن أبي شيبة والطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ: إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله"(٢).

– **حديث "خلِّلوا أصابعكم قبل أن تتخلّلها نارُ جهنم"**.

قال الزيلعي: "غريب بهذا اللفظ" ثم عزا للدارقطني أنه أخرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خلِّلوا أصابعكم لا يتخلّلُها اللهُ بالنار يوم القيامة". انتهى(٣).

ومن الواضح جدا أن لفظ الدارقطني، يكاد يكون نفس اللفظ الذي نفاه الزيلعي؛ ولهذا لم يتابع ابنُ حجر الزيلعيَّ على نفيه، بل أثبته وعزاه مباشرة

=

(٤٣)، سنن أبي داود (٢٠٢)، سنن الترمذي عقب حديث (٧٨)، نصب الراية ٤٥/١.

(١) نصب الراية ٤٤/١ وسنن البيهقي (٦٠١).

(٢) الدراية ٣٣/١.

(٣) نصب الراية ٢٦/١، سنن الدارقطني (٣١٨) وفيه (يحيى بن ميمون التمار)كان كذابا كما نقله الزيلعي عن ابن أبي حاتم. ينظر الجرح والتعديل ١٨٩/٩ .

للدارقطني قائلا: حديث "خللوا أصابعكم قبل أن تتخللها نار جهنم": الدارقطني عن أبي هريرة بلفظ "خللوا أصابعكم لا يتخللها النار يوم القيامة")[1].

- **حديث "الماء طهور لا يُنجِّسه شيء** إلا ما غَيَّر لونَه أو طعمَه أو ريحَه":

قال الزيلعي: "غريب بهذا اللفظ"، ثم عزا لابن ماجه أنه أخرج الحديث بلفظ: "إن الماء طهور لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"[2].

فلفظ ابن ماجه كما هو واضح، يكاد يكون نفسَ لفظ المرغيناني؛ ولهذا لم يتابِع ابنُ حجر الزيلعيَّ على نفي هذا اللفظ، بل أثبتَه وعزاه مباشرةً لابن ماجه قائلا: حديث: "الماء طهور لا ينجِّسه شيء إلا ما غَيَّر لونَه أو طعمَه أو ريحَه": ابن ماجه من حديث... أبي أمامة رفعه "إن الماء طهور لا ينجِّسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"...[3].

٢- قد يطلق الزيلعي الحكم على الحديث بلفظ "غريب" بدون أن يقيده بقوله "غريب بلفظه"، ويعني به أنه لم يعثر على الحديث مطلقا؛ ولكن ابن حجر يجد الحديثَ، فيخرّجه ولا يتابع الزيلعيَّ على نفيه؛ مما يدل على استقلاليته في عمله في "الدراية".

ومن أمثلة هذه النقطة عند ابن حجر: **حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على خفيه** ومدَّهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحةً واحدةً، وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالأصابع.

---

(١) الدراية لابن حجر ٢٤/١ وقال عقب عزوه: "وإسناده واه جدا".

(٢) نصب الراية ٩٤/١، سنن ابن ماجه (٥٢١) ونقل فيه محققه عن أبي حاتم قوله في "العلل" (٩٧): "يوصله رشدين بن سعد عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورشدين ليس بقوي، والصحيح مرسل".

(٣) الدراية (ط هاشم ٥٢/١)، (ط تكلة ٧٢/١).

أورده المرغيناني بهذا اللفظ والسياق؛ فأطلق الزيلعي فيه قوله: "غريب"[١]، أي أنه لم يجد الحديث!

ثم قال عقب نفي وجوده للحديث: "ويقرب منه ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"... عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال، ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ووضع يدَه اليمنى على خفه الأيمن، ويدَه اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين[٢].

والشاهد هنا أن الزيلعي مصيبٌ في نفي اللفظ الذي أورده المرغيناني لأنه غير موجود فعلاً بنصِّه بتمامه؛ لكن رواية ابن أبي شيبة تُثبت أن الحديث موجود بمضمونه؛ ولعل لذلك أثبَتَ ابنُ حجر الحديث وعزاه لابن أبي شيبة مع التنبيه على الفرق في اللفظ عنده، ولم يتابع الزيلعيَّ على نفيه[٣].

٣- أحيانا يكون الأمر بالعكس، أي أن الحديث لا يكون موجودا باللفظ الذي أورده به المرغيناني، ولكن الزيلعي يفُوته أن يُنبِّه أن الحديث: "غريب بهذا اللفظ"، بل يبدأ في تخريجه تخريجا عاديا كأنه موجود بلفظه، فيتنبه ابن حجر لهذه الملاحظة فلا يتابع الزيلعيَّ على ما سار عليه من إثبات الحديث، بل يُنبِّه من البداية أنه غير موجود باللفظ الذي ذكره المرغيناني، ثم يسوق اللفظ الصحيح الوارد للحديث ويُكمل التخريج حسب ذلك اللفظ.

مثال ذلك: حديث أم سلمة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: "يكفيكِ إذا بلغ الماء أصول شعركِ"[٤].

---

(١) نصب الراية ١/١٨٠.

(٢) نصب الراية ١/١٨٠، مصنف ابن أبي شيبة (١٩٧٥) وإسناده منقطع كما في "الدراية" ١/٧٩ والتلخيص الحبير ١/٤٣٥.

(٣) الدراية ١/٧٩.

(٤) نصب الراية ١/٨٠.

سار الزيلعي في تخريجه بدون أن يُنبِّه أنه غير موجود بهذا اللفظ، بل بدأ تخريجه مباشرة بقوله: "رواه الجماعة إلا البخاري... عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أَشُدُّ ضَفْر رأسي، فأنقُضُه لغسل الجنابة؟ فقال: "لا، إنما يكفيكِ أن تَحثِي على رأسِكِ ثلاث حثيات، ثم تُفيضي عليك الماء فتطهُرين"[(١)].

أما ابن حجر فقد نبّه من البداية إلى أنه غير موجود بهذا اللفظ فقال: "لم أجده هكذا"، ثم خرّج الحديث حسب لفظه الصحيح الذي ساقه الزيلعي وعزاه للأئمة الستة إلا البخاري[(٢)].

ثالثا: طريقة ابن حجر في الأحاديث التي يوردها الزيلعي تحت عنوان "أحاديث الباب"

من منهج الزيلعي أنه يخرّج أولاً الحديث الأصل الذي أورده المرغيناني ويعزوه إلى من أخرجه من أصحاب كتب الحديث، ثم إن كانت هناك شواهد لهذا الحديث –مروية عن صحابة آخرين– تؤيد معناه، فإنه يسوق تلك الشواهد ويخرّجها أيضا، ويعنون لها بعنوان "أحاديث الباب".

ويتّبع ابنُ حجر الزيلعيَّ على هذا المنهج، فيستعمل لتلك الشواهد لفظ "وفي الباب" مثل الزيلعي.

لكن مما ينبغي أن يُبرَز فيه عملُ ابن حجر في هذه النقطة المنهجية، أنه يجيد رحمه الله وضع عنوان "وفي الباب" في أماكن مهمة تحتاج فيها الشواهد إلى هذا العنوان، لتبرُز أمام القارئ ويسهل عليه الانتباه لها، خصوصا أن الزيلعي رحمه الله لم يكن وضع لها هذا العنوان، فتأتي

(١) نصب الراية ٨٠/١، صحيح مسلم (٣٣٠)، سنن أبي داود (٢٥١)، سنن الترمذي (١٠٥)، سنن النسائي (٢٤١)، سنن ابن ماجه (٦٠٣).

(٢) الدراية ٤٨/١ لكن ابن حجر ذهل في عزو حديث أم سلمة هذا للصحيحين (الدراية ٤٧/١ في الكلام على حديث "المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة، سنتان في الوضوء")، فليس هو عند البخاري، وإنما انفرد به مسلم مع بقية الستة كما عزاه الزيلعي إليهم بقوله: "رواه الجماعة إلا البخاري...".

الأحاديث عنده مختلطةً لا ينتبه القارئ فيها للتمييز بين الحديث الأصل وشواهده.

فمثلا: حديث "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسن يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا".

خرجه الزيلعي أولاً من حديث أبي هريرة، ثم ساق شاهدا له من حديث جابر بقوله: "ورواه ابن ماجه ... عن جابر مرفوعا: "إذا قام أحدكم من النوم فأراد أن يتوضأ فلا يُدخلْ يدَه في وَضوئه حتى يغسلها، فإنه لا يدري أين باتت يده ولا على مَ وَضَعها"[(١)].

لكن الزيلعي لم يفصل حديث جابر عن أبي هريرة، ولم يضع له أيضا عنوان "وفي الباب" بل أورده مع حديث أبي هريرة ممزوجا به في السياق، بطريقة لا ينتبه القارئ فيها للفصل بين الروايتين بوضوح.

أما ابن حجر فخرّج حديث أبي هريرة، ثم ميّز حديث جابر بقوله: "وفي الباب عن جابر، أخرجه ابن ماجه..."[(٢)]؛ فكان صنيعه أكثر فائدة للقارئ في التمييز بين الحديثين والتركيز عليهما. والله أعلم.

ومن نظائر تميز ابن حجر في وضع عنوان "أحاديث الباب" للشواهد التي لم يضع الزيلعي لها هذا العنوان:

أن الزيلعي قد يسوق شواهد تكون صلتُها خفيةً بالحديث الأصل، تحتاج إلى تأمل وانتباه، لكنه يورد تلك الشواهد مخلوطةً في السياق مع الحديث الأصل، بدون أن يضع لها عنوان "وفي الباب" فيمر عليها القارئ بدون أن يعرف أنها شواهد للحديث الأصل؛ فيُحسِنُ ابن حجر رحمه الله الانتباه لأمثال هذه الشواهد، ويضع لها عنوان "**وفي الباب**" مما يلفت نظر القارئ إليها وإلى وجه كونها ذات صلة بالحديث الأصل.

مثال ذلك: حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه".

خرجه الزيلعي من رواية عدد من الصحابة الذين يروونه بهذا اللفظ؛ ثم ذكر شاهدا له يؤيد معناه من حيث ثبوت (أصل التسمية على الوضوء)،

(١) نصب الراية ٢/١، وسنن ابن ماجه (٣٩٥) وإسناده ضعيف كما قاله محققه.
(٢) الدراية ١٣/١.

وهو حديث أنس قال: طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هل مع أحد منكم ماء؟"، فوضع يده في الماء، ثم قال: "توضئوا باسم الله"(١).

ولم يضع الزيلعي لحديث أنس هذا: عنوان (أحاديث الباب)؛ وليس هذا فحسبُ، بل إنه جعله في آخر التخريج، مما يجعل القارئ لا يستحضر –في الغالب– صلتَه بالحديث الأصل، عند ما يأتي إليه في ذلك الموضع الأخير.

والذي فعله ابن حجر أنه بعد أن انتهى من تخريج الحديث الأصل "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" بطرقه ورواياته؛ وضع عنوان (أحاديث الباب)، وأورد تحته الشواهد المؤيدة له وبدأ مباشرةً بحديث أنس هذا، فكانت طريقته في إبراز هذا الحديث تحت هذا العنوان أكثر فائدةً للقارئ مما عند الزيلعي في تخريجه لهذا الحديث.

ومما استخدم فيه ابن حجر بذوقه الحديثي عنوان "وفي الباب" للشواهد التي هي بعيدةٌ في الدلالة نوعا ما، ولم يكن الزيلعي وضع لها هذا العنوان: **أحاديثُ مواظبته صلى الله عليه وسلم على السواك.**

فقد أورد الزيلعي فيه عددا من الروايات كاستياكه صلى الله عليه وسلم عند قيامه من الليل للصلاة، وعند دخول بيته، وعند الوضوء حين يستيقظ في أي وقت من الليل أو النهار، وعند خروجه من بيته للصلاة، ثم أورد أخيرا: حديثَ استياكه صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته الذي حكته عائشة رضي الله عنها عند ما دخل عليها أخوها عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواكٌ رطبٌ يستنّ به، فأَبَدَّهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بصره، قالت: فأخذتُ السواك فقضمتُه، وطيّبتُه، ثم دفعتُه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم(٢).

---

(١) عزاه الزيلعي نقلا عن ابن دقيق العيد إلى ابن خزيمة (١٤٤) من طريق معمر عن ثابت وقتادة عن أنس. وهو عند النسائي في سننه (٧٨) ومسند أحمد (١٢٦٩٤) من الطريق نفسه؛ وقال محققه: إسناده صحيح.

(٢) نصب الراية ٨/١، صحيح البخاري (٤١٧٤) وهو اللفظ الذي ساقه الزيلعي.

ولكن الزيلعي لم يضع عنوان "وفي الباب" لحديث عائشة هذا، ولم يفصله عن الروايات السابقة الدالة على المواظبة، بل أورده في آخر أحاديث المواظبة على السواك إيرادا عاديا.

أما ابن حجر فقد فَصَله عن بقية الروايات التي سبقته، ووضع له عنوان "وفي الباب" فأورده بقوله: "وفي الباب حديث عائشة في استنانه صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته..."(١).

ولعل الحسّ الجميل الذي أبان عنه ابن حجر في إبراز هذا الحديث تحت عنوان "وفي الباب"، هو أن جملة روايات السواك التي أوردها الزيلعي، تفيد سياقاتها بوضوح مواظبتَه صلى الله عليه وسلم على السواك.

أما حديث عائشة فهو واقعةُ عين لا تعلق له بالمواظبة، لكن يثبُت به معنى المواظبة من بعيد، وهو أن رغبتَه صلى الله عليه وسلم في السواك وتطلُّعَه إليه حتى في هذه الحالة الحرجة، يدل على "محافظته عليه الصلاة والسلام على السواك حتى عند وفاته" كما قال الزيلعي، ومن هنا فالحديث يعتبر من (أحاديث الباب) المتعلقة بالسواك، وهو ما لمحه ابن حجر رحمه الله فوضعه تحت هذا العنوان.

رابعا: جمع النظائر من الروايات التي تتفرق عند الزيلعي

يورد الزيلعي أحيانا روايات تتعلق بحديث ما، في مكان آخر بعيد عن الموضع الأصلي لها في التخريج، فينتبه ابن حجر في "الدراية" لمثل هذه الروايات البعيدة وينقلها إلى جانب نظيرها عند الرواية الأصلية التي كانت محل التخريج عند الزيلعي.

وفي مثل هذه المواضع يتعجب القارئ من عقلية الاستحضار والتركيز عند ابن حجر وهو يقوم بتلخيص ما عند الزيلعي من مادة التخريج، وكيف أنه يستحضر ارتباط الروايات بعضها ببعض، فينقل أمثال هذه الروايات من أماكن بعيدة، إلى مكانها الذي يعتبر المظنة الأصلية لها في التخريج، فيفيد القارئَ بذلك فوائد حديثية جيدةً في صنعة التخريج.

(١) الدراية ١/١٧.

وفيما يلي أمثلة لهذا الأسلوب الحديثي عند ابن حجر رحمه الله:

١- حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه".

خرّجه الزيلعي وأورد له شواهد تؤيده. وتبعه عليه ابن حجر في إيراد تلك الشواهد، لكن ابن حجر أضاف هنا شاهدا من حديث عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مس طهورا سمى الله. أخرجه الدراقطني(١).

وربما يستغرب القارئ حين يجد أن ابنَ حجر ذكر حديث عائشة ضمن أحاديث التسمية على الوضوء، مع أنه ليس مذكورا عند الزيلعي في نفس المكان، فيظن أنها فائدةٌ إضافيةٌ من ابن حجر على الزيلعي؛ ولكن القارئ حين يتقدم عند الزيلعي في "نصب الراية" إلى (أحاديث المضمضة والاستنشاق)، يجد أن الزيلعي تطرّق هناك فعلاً لذكر حديث عائشة لمناسبةٍ عرضت له في ذلك المكان احتاج من أجلها لذكر هذا الحديث هناك، ونبَّه أن له صلةً بالتسمية على الوضوء.

ففطِن ابنُ حجر لهذه الصلة لحديث عائشة بحديث التسمية على الوضوء، فضمه إلى نظائره من الروايات ضمن أصل حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"؛ وبذلك امتاز تخريجه في هذا الموضع في نقل هذا النظير من من مكانه البعيد إلى مكانه المناسب ضمن أحاديث التسمية على الوضوء.

٢- حديث "من قاء أو رعف في صلاته، فَلْينصرفْ وَلْيَتَوضّأْ، وَلْيَبْنِ على صلاته ما لم يتكلم".

ذكر الزيلعي في بداية تخريج هذا الحديث أنه روي من حديث عائشة وأبي سعيد الخدري وهما:

- حديث عائشة ولفظه: "من أصابه قيء أو رعاف أو قَلَس(٢) أو مَذْيٌ فلينصرف فلْيتوضأ، ثم لْيَبْنِ على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم"(١).

---

(١) سنن الدارقطني ١/١٢١ (٢٢٤) وهو حديث ضعيف، قاله الزيلعي في نصب الراية ١/١٥ وكذا ابن حجر في الدراية ١/١٤-١٥.

(٢) "القَلَس بالتحريك وقيل بالسكون: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقيء. فإن عاد فهو القيء. النهاية لابن الأثير ٤/١٥٥.

– وحديث أبي سعيد الخدري ولفظه: "إذا قاء أحدكم أو رعف وهو في الصلاة، أو أحدث، فلينصرف فليتوضأ، ثم لْيجيءْ فلْيبن على ما مضى"(٢).

ثم ذكر الزيلعي في موضع آخر بعيدٍ حديثا لابن عباس: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رعف في صلاته توضأ ثم بنى على صلاته. وروي بلفظ آخر "إذا رعف أحدكم في صلاته فلْينصرف فلْيغسل عنه الدم، ثم لْيُعِدْ وضوءه ويستقبل صلاته". أخرجهما الدارقطني(٣).

ونلحظ هنا أن حديث ابن عباس، نظيرُ حديثَيْ عائشة وأبي سعيد الخدري تماما؛ ومع ذلك أبعده الزيلعي عنهما، وكان الأصل أن يُضم –من البداية– معهما؛ لكي تأتي الأحاديث الثلاثة مجتمعةً في مكان واحد.

وقد انتبه ابن حجر لما حصل عند الزيلعي من هذا التفريق لحديث ابن عباس وإتيانه بعيدا عن حديثي عائشة وأبي سعيد الخدري، فالتقطه من ذلك المكان، وضمّه معهما، فاجتمعت الأحاديثُ الثلاثة عنده (حديث عائشة وأبي سعيد الخدري وابن عباس) –وهي نظائر بعضها– في مكان واحد في التخريج(٤).

٥– **ثلاثة أحاديث لعائشة رضي الله عنها**، تدل على عدم نقض الوضوء بمس المرأة؛ وهي:

=

(١) نصب الراية ٣٨/١ وعزاه الزيلعي لسنن ابن ماجه (١٢٢١) وإسناده ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين وهي ضعيفة. ينظر نصب الراية الموضع نفسه، والدراية ٣٠/١ ط اليماني، وتعليق محقق سنن ابن ماجه.

(٢) نصب الراية ٣٩/١ وعزاه الزيلعي لسنن الدارقطني (٥٨٤). وإسناده أضعف من الحديث السابق، قاله ابن حجر في الدراية ٣١/١.

(٣) نصب الراية ٤١/١–٤٢، وسنن الدارقطني (٥٧٩) و(٥٦٠) وفيهما راويان متروكان.

(٤) الدراية ٣١/١.

حديث عائشة عند البخاري ومسلم: قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني، الحديث[١].

وحديثها عند مسلم: فقدتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فجعلتُ أطلبه بيدي، فوقعتْ يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد[٢].

وحديثها عند النسائي: إن كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني معترضةٌ بين يديه اعتراض الجنازة، حتى إذا أراد أن يوتر مسّنى برجله[٣].

هذه الروايات الثلاثة فرّق بينها الزيلعي مع كونها نظائر بعضها، فقد أورد أولاً روايتي الصحيحين الأُوليين[٤]، وأَبعَد روايةَ النسائي فأوردها في مكان آخر بعيد[٥]، بعد أن تخللت في الوسط أحاديث أخرى لعائشة رضي الله عنها تتعلق بهذا الموضوع.

ومن العجيب أن هذه الأحاديث الثلاثة لعائشة رضي الله عنها، موجودة عند النسائي في باب واحد وهو "ترك الوضوء من مس الرجل امرأته بغير شهوة"، وكان الزيلعي نَبَّه إلى ذلك؛ ومع هذا أَبعَدَ رواية النسائي عن روايتي الصحيحين وأتى بها مستقلة بعيدة عنهما.

فكان من براعة ابن حجر أن التقط رواية النسائي وضمها مع روايتي الصحيحين، فاجتمعت النظائر الثلاثة عنده في نَسَق واحد في مكان واحد هكذا:

روى البخاري ومسلم عن عائشة: قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم....؛ ولمسلم من وجه آخر عنها: فقدتُ رسول الله

(١) صحيح البخاري (٣٧٥)، صحيح مسلم (٥١٢).
(٢) صحيح مسلم ٣٥٢/١.
(٣) سنن النسائي (١٦٦).
(٤) نصب الراية ٧١/١.
(٥) نصب الراية ٧٣/١.

صلى الله عليه وسلم ذات ليلة...؛ وللنسائي من وجه آخر: إن كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني معترضةٌ بين يديه... [١].

خامسا: بروز نقطة المدار والمتابعات في تخريجات ابن حجر في "الدراية"

تظهر في تخريجات ابن حجر في "الدراية": نقطة المدار والمتابعات في مواضع بوضوح، بخلاف تخريج الزيلعي، فربما يذكر طرقا للحديث الواحد، ويكون فيها ما هو من قبيل (المتابعات)، لكن القارئ لا يدركها ولايتنبّه لها أثناء قراءته للتخريج عنده، لأن الزيلعي قد يكتفى بسرد طرق الحديث فقط وتخريجها، بدون التنبيه على كون إحدى تلك الطرق متابِعةً لأخرى.

أما ابن حجر فيحرّر تلك المادة ويصوغها بطريقة تبرُز فيها نقطة (المدار والمتابعات)، فتعلُو قيمة تلخيصه –على الزيلعي– في مثل هذه المواضع بسبب هذه الميزة المتعلقة بدقائق صنعة التخريج.

فمثلا أورد الزيلعي حديثا لعائشة –أخرجه الدارقطني– من طريق منصور بن زاذان عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبّلني إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ.

وله طريقٌ آخر عند الدارقطني أيضا –أورده الزيلعي– عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: لا تعاد الصلاة من القُبلة، كان النبي صلى الله عليه وسلم يُقبِّل بعضَ نسائه ويصلي ولا يتوضأ[٢].

فهذان طريقان لحديث عائشة، مدارهما في الأصل على الزهري.

ويرويه عن الزهري اثنان: منصور بن زاذان، وابن أخي الزهري.

ثم قد اختلفت روايتهما لهذا الحديث عن الزهري سندا ومتنا.

لكن لا يظهر في طريقة تخريج الزيلعي، نقطةُ (المدار)، ولا (المتابعات) المتعلقة بالروايتين، ولا ما وقع من الاختلاف فيهما في

(١) الدراية ٤٣/١.

(٢) نصب الراية ٧٤/١، وسنن الدارقطني (رواية منصور بن زاذان برقم ٤٨٥، ورواية ابن أخي الزهري برقم ٤٨٤).

الرواية عن الزهري سندا ومتنا؛ بل يظهر من طريقة تخريجه لهما –لأول نظرة– أنهما حديثان مستقلان على حدة؛ لأن الزيلعي رحمه الله اكتفى بمجرد إيراد الطريقين؛ دون أن يُنبِّه على شيء مما يتعلق بهما من المدار والمتابعات.

أما ابن حجر فإننا نرى عنده بوضوح هذه الدقائق الحديثية هكذا:

قال: "وأخرجه الدارقطني من طريق منصور بن زاذان وابن أخي الزهري، عن الزهري:

أما منصور فقال: عن أبي سلمة،

وأما ابن أخي الزهري فقال: عن عروة،

ثم اتفقا عن عائشة؛ قالت: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلني إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ. هذا لفظ منصور.

ولفظ الآخر: قالت: لا تعاد الصلاة من القبلة، كان النبي صلى الله عليه وسلم يُقبِّل بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ"(١).

فقد برزت في صياغة ابن حجر لهذا التخريج: نقطة المدار (وهو الزهري)؛ وكذا روايةُ منصورين زاذان وابن أخي الزهري، كل منهما في الرواية عنه؛ ثم دَقَّق في إبراز ما وقع من الاختلاف في الطريقين سندا ومتنا.

ومما تظهر فيه صنعة التخريج عند ابن حجر في نقطة المدار والمتابعات: أن الزيلعي رحمه الله قد يورد طرقا للحديث هي متابعات بعضها لبعض، لكن تلك الطرق تأتي عنده مفرَّقةً في أماكن متباعدة، فلا ينتبه القارئ لكونها متابعات لحديث واحد؛ بل ربما يمرّ عليها وهو يظن أنها طرقٌ مستقلّة بسبب تفرّقها؛ أما ابن حجر فتبرز صنعة التخريج عنده في مثل هذه الروايات حيث يلتقطها من أماكنها المتفرّقة ويذكرها مجتمعةً إثر بعضها، فيظهر كونها روايات مشتركة في مدار واحد.

(١) الدراية ١/٤٥.

مثال ذلك:

أن الزيلعي أورد حديثا آخر لعائشة –غير ما سبق[١]– من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ولهذه الرواية ثلاثة طرق أوردها الزيلعي:

١/فرواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" من طريق عبد الملك بن محمد عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبّلها وهو صائم، وقال: "إن القُبلة لا تنقض الوضوء" الحديث[٢].

٢/وأخرجه الدارقطني من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عنها بلفظ: قبّل النبي صلى الله عليه وسلم بعضَ نسائه ثم صلى ولم يتوضأ، ثم ضحكت[٣].

٣/وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق أبي أويس عن هشام عن أبيه عنها أنه بلغها قول ابن عمر: "في القُبلة الوضوء"، فقالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يُقبِّل وهو صائم ولا يتوضأ[٤].

هذه الطرق الثلاثة لرواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، تفرّقت عند الزيلعي في موضعين بعيدين مع أن مدارها على هشام[١]؛ فكان من

---

(١) فالحديث السابق كان من طريق الزهري عن عروة عن عائشة؛ وهذا حديث آخر من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها.

(٢) نصب الراية ٧٣/١، ومسند إسحاق بن راهويه (٦٧٣) ورواه البيهقي في "الخلافيات" (٤٤٦) من طريق إسحاق بن راهويه به بمثله، وضعَّفه بسبب عبد الملك بن محمد الصنعاني فهو ضعيف، وكذا بأن فيه بقية بن الوليد.

(٣) نصب الراية ٧٥/١، وسنن الدارقطني (٤٨٨) وأعله الدارقطني بأن "حاجب بن سليمان –في هذا الإسناد– وهم في روايته عن وكيع بهذا اللفظ، قال: "والصواب عن وكيع بهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبِّل وهوصائم...".

(٤) نصب الراية ٧٥/١ وسنن الدارقطني (٤٨٩) وأعله الدارقطني أيضا بشذوذ أحد الرواة به. ورواه البيهقي في الخلافيات (٤٥٢) من طريق الدارقطني، وأكَّد كلامه أن هذا الإسناد وهم من أحد الرواة، ثم قال: "والمحفوظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبِّل وهو صائم فقط. كذلك رواه مالكٌ...، وسفيانُ بن عيينة، ويحيى... القطان، وغيرُهم عن هشام بن عروة".

عمل ابن حجر في "الدراية" أن التقطها من أماكنها المتفرّقة المتباعدة عند الزيلعي، وسردها في موضع واحد[٢]، فيلحظ القارئ فيها –وهو يمرّ على تخريج ابن حجر لها– أنها متابعات مشتركةٌ في مدار واحد (أي في هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة)، وهذا الملحظ لا يصل إليه القارئ في طريقة الزيلعي التي فرّق فيها تخريج هذه الروايات.

سادسا: زيادات في التخريج عند ابن حجر على ما عند الزيلعي

يزيد ابن حجر أحيانا فوائد في التخريج زيادةً على الزيلعي رحمهما الله، كذكر بعض الأحاديث التي لم يذكرها الزيلعي، أو العزو إلى بعض المصادر التي لم يكن الزيلعي عزا إليها، فتُعتبر مثل هذه الزيادات من فوائد ابن حجر التي خلا عنها عملُ الزيلعي في "نصب الراية".

فمن أمثلة هذه الزيادات:

أن الزيلعي استدل على عدم وجوب الترتيب في الوضوء بحديث أخرجه الدارقطني عن عثمان، وفيه أنه توضأ، فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ورجليه ثلاثا، ثم مسح برأسه... الحديث[٣].

ففيه تأخير مسح الرأس بعد غَسل الرجلين، وهو موضع الاستشهاد للزيلعي على عدم وجوب الترتيب في الوضوء؛ لكن هذا الموضع نفسَه: أعلّه الدارقطني فقال: "صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ..."[٤]؛ فلم يبق الحديث صالحا للاستدلال به على ما أراده الزيلعي من عدم الترتيب في الوضوء.

=

(١) فقد جاءت رواية إسحاق بن راهويه في نصب الراية ٧٣/١، وتباعد الطريقان الآخران في نصب الراية ٧٥/١ بعيدا كثيرا عن الطريق الأول.

(٢) الدراية ٤٥/١.

(٣) نصب الراية ٣٥/١، وسنن الدارقطني (٢٨٤).

(٤) نصب الراية ٣٥/١، سنن الدارقطني (٢٨٤)؛ وقد أعلّه الدارقطني فقال: "صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ..."

والذي فعله ابن حجر رحمه الله هنا أنه زاد أربعةَ أحاديث أخرى – علاوةً على حديث عثمان المذكور– وقع فيها عدم الترتيب في الوضوء، وهي أحاديث علي وعبد الله بن زيد والمقدام بن معدي كَرِب والرُّبيّع بنت معوِّذ رضي الله عنهم(١).

فهذه أربعة أحاديث زادها ابن حجر على الزيلعي في هذا الموضع؛ وفي بعضها ضعف وإعلال، لكنّ أحسنَها حديثُ المقدام وحديث الرُّبيِّع، فهما صالحان للحجية، فيعتبران من الزيادات الحسنة التي أضافها ابن حجر على الزيلعي وقوَّى بها الاستدلالَ لما يريده الزيلعي من عدم الترتيب في الوضوء؛ بخلاف صنيع الزيلعي فإن استدلاله لذلك بحديث عثمان عند الدارقطني، لم يكن قويا كما تبين من إعلال الدراقطني له.

(١) الدراية ١/٢٨-٢٩. وهذه الأحاديث أوردها الزيلعي في موضع آخر في (أحاديث صفة الوضوء)، وكأنه لم يتهيأ له أن يستفيد منها مرة أخرى في الاستدلال (لمسألة الترتيب والموالاة في الوضوء)، أما ابن حجر فقد تنبّه لها فاستفاد منها في الاستدلال لهذه المسألة.

المبحث الثاني: نقد الحديث عند ابن حجر

توجد عند ابن حجر في "الدراية" فوائدُ حديثية لا توجد عند الزيلعي، تتعلق بنقد الحديث وبيان درجته والحكم عليه أو بيان ما في إسناده من علّةٍ أو الكلام على رواته ونحو ذلك مما يتعلق بالصناعة النقدية، وهي من الفوائد الذهبية التي ربما تفوت على من يكتفي فقط بالاقتصار على ما عند الزيلعي في "نصب الراية"، ويُغفل النظر في كلام ابن حجر في "الدراية" ظنًّا منه أنه مجرد اختصار لـ"نصب الراية"، وأنه لا زيادةَ عنده على ما عند الزيلعي!

ويمكن أن أعرض ما عند ابن حجر من نماذج النقد الحديثي في "الدراية" التي تميز فيها عن الزيلعي، تحت ثلاثة عناصر:

أ- الشِّقّ الأول: الحكم على الرواة وبيان مراتبهم جرحا وتعديلا.

يفيد ابن حجر أحيانا الحكم على الراوي بما يفي بالغرض ويكفي لبيان حاله تماما بحيث يستفاد من خلال ذلك الحكمُ على حديثه بسهولة ووضوح، بينما لا يستفاد ذلك مما عند الزيلعي، حيث إن كلامه على الراوي لا يفي بالغرض المطلوب الذي يُسهل الوصول إلى معرفة درجة حديثه والحكم عليه من حيث الصحة والضعف.

فمن أمثلة ذلك عند ابن حجر مقارنةً بما عند الزيلعي:

١- أورد الزيلعي حديث أبي هريرة رضي الله عنه "**لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه**" وعزاه لأبي داود وابن ماجه والحاكم بإسنادهم من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة[(١)]؛ إلا أن الحاكم قال في إسناده -كما نبه الزيلعي- "**عن يعقوب بن أبي سلمة**" بدلا من "يعقوب بن سلمة" وبناءً على هذا ظنَّ الحاكمُ أن يعقوب بن أبي سلمة هذا، هو الماجشون، فصحح إسناده قائلا: "حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون..."[(٢)].

---

(١) نصب الراية ١/٣-٤، وسنن أبي داود (١٠١)، وسنن ابن ماجه (٣٩٩) والمستدرك ١/٢٤٦.

(٢) نصب الراية ١/٣، والمستدرك ١/٢٤٦. وعبارةُ الحاكم هذه، نَقَلها الزيلعي، وكذا =

لكن الأمر ليس كما ظنَّ الحاكم، بل تعقَّبه ابنُ دقيق العيد –كما نقله الزيلعي عنه– أن الحاكم حصل له "انتقال ذهني من "يعقوب بن سلمة"، إلى "يعقوب بن أبي سلمة"، و"يعقوب بن أبي سلمة الماجشون" احتج به مسلم، و"يعقوب بن سلمة الليثي هذا" لم يحتج به مسلم"...[(١)].

والشاهد هنا فيما يتعلق بتميز ابن حجر على الزيلعي في نقطة الكلام على الرواة؛ هو أن الزيلعي اكتفى بما نقله عن ابن دقيق العيد في التنبيه على الفرق فقط بين الراويين؛ وغايةُ ما يتبين منه أن (يعقوب بن سلمة الليثي، الراوي لحديث التسمية على الوضوء)، لم يحتج به مسلم؛ ولم يزد الزيلعي على ذلك شيئا يتعلق ببيان حاله ومرتبته بدقة؛ فقد يظُن القارئ أن هذا الراوي وإن كان لم يحتج به مسلم؛ قد يكون في مرتبة الثقات فيكون حديثه هذا صحيحا أو حسنا؛ مع أنه ليس كذلك! بل هو "**مجهول الحال**[(٢)]" كما أفاده ابن حجر في كلامه على هذا الحديث، فأضاف على الزيلعي فائدة قيمة في بيان مرتبة هذا الراوي جرحا وتعديلا، ومن ثم معرفة الحكم على حديثه صحةً وضعفا.

٢- حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه** وليس بينهما ستر ولا حائل فليتوضأ"[(٣)].

ففي إسناده يزيد بن عبد الملك النوفلي، ساق الزيلعي بعض أقوال الأئمة في بيان حاله جرحا وتعديلا، لكنها ليست كافية في إعطاء الحكم

=

نقلها ابن حجر في إتحاف المهرة (١٨٨٨٧)، وفيها تسميته لهذا الراوي بالماجشون.

(١) نصب الراية ٣/١ وقد أفاد ابن دقيق العيد أيضا في تتمة كلامه هذا أن الحديث رواه ابن ماجه والدارقطني ولم يقولا في تسمية هذا الراوي إلا "يعقوب بن سلمة" وليس "يعقوب بن أبي سلمة". قلت: بل إن رواية الدارقطني صرحت بأنه "يعقوب بن سلمة الليثي". ثم أيضا روى هذا الحديثَ أبو داود (١٠١) ولم يقل في الإسناد إلا "يعقوب بن سلمة" وليس "يعقوب بن أبي سلمة".

(٢) الدراية ١٤/١.

(٣) نصب الراية ٥٦/١ وعزاه إلى ابن حبان (١١١٨) وسنن البيهقي (٦٤٨) وغيرهما.

عليه بدقة[١]، بل تُوهم أن الراوي من المختلف فيهم، ولذا يحتاج الدراس المتخصص إلى مراجعة كتب الجرح والتعديل لمعرفة خلاصة الحكم النهائي عليه بوضوح.

وفي مقابل ذلك، تميز ابن حجر حيث طوى تلك الأقوال المختلفة، وأفاد الحكم على الراوي في كلمة مختصرة أنه "**ضعيفٌ**"[٢].

وهذا الحكمُ موافقٌ لقول الأكثرين فيه أنه "ضعيف"؛ بل قال ابن عبد البر: "أُجمع على تضعيفه"[٣]؛ فأحسن ابن حجر حيث أفاد خلاصة الحكم على الراوي أنه "ضعيف"[٤].

ب- الشِّقّ الثاني: الحكم على الحديث وبيان درجته.

١- يختصر الزيلعي أحيانا الكلام على إسناد الحديث بإشارة إجمالية إلى راوٍ متكلَّمٍ فيه، دون أن يعطي الحكم الواضح النهائي على الحديث بما يُريح الباحثَ ويُغنيه عن إعادة النظر في الإسناد مرةً أخرى؛ ولكننا نجد ابن حجر يحسم الكلام على الحديث بحكم واضح جازم؛ مما يعتبر من فوائده المميزة التي أضافها على الزيلعي.

مثال ذلك: حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**أتاني جبرئيل فقال: "إذا توضأت فخلل لحيتك**".

عزاه الزيلعي لابن أبي شيبة وابن عدي، وذَكَر أن ابن عدي "أعلّه بالهيثم بن جمّاز، وأسنَدَ تضعيفَه عن أحمد بن حنبل وابن معين والسعدي، ووافقهم"[٥].

---

(١) نصب الراية ٥٦/١ وينظر للأقوال التي نقلها الزيلعي في هذا الراوي: صحيح ابن حبان (١١١٨)، المجروحين له ١٠٢/٣ (١١٧٩)، سنن البيهقي (٦٤٨)، تهذيب التهذيب ٣٤٧/١١.

(٢) الدراية ٣٩/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٤٧/١١ والتمهيد لابن عبد البر ١٩٥/١٧.

(٤) وهو الذي اختاره ابن حجر في تقريب التهذيب (٧٧٥١) فقال عنه :"ضعيف".

(٥) نصب الراية ٢٣/١، ومصنف ابن أبي شيبة (١١٤)، والكامل لابن عدي ٣٩٥/٨-٣٩٦ (ترجمة الهيثم بن جمّاز).

هذا ما اكتفى به الزيلعي في الكلام على هذه الرواية بالإشارة الإجمالية إلى حال "الهيثم بن جمّاز"؛ لكن هذا السرد الإجمالي لتضعيف بعض الأئمة للراوي المذكور، لا يشفي القارئَ فيما يتعلق بالحكم على حديثه، فربما يشعر القارئ –خصوصا المتخصص– أنه يحتاج أن يعرف هل هذا الراوي متفق على تضعيفه أم لا، ليطمئن بعد ذلك إلى إصدار الحكم على حديثه؛ فهذه الثغرة سدّها ابنُ حجر حيث أفاد الحكم على الحديث باختصار واضح بقوله "وفي إسناده ضعف شديد"(١).

٢–وأحيانا يكتفي الزيلعي في الحكم على الحديث، بالنقل عن أحد أئمة التخريج أنه لم يحكم عليه بشيء، ولا يزيد على ذلك شيئا؛ فيبقى القارئ في حاجة إلى معرفة الحكم على الحديث، أو أن يقوم هو بنفسه بدراسة إسناده والحكم عليه.

وفي مثل هذا الموضع نجد ابنَ حجر يفيد الحكم على الراوي بوضوح، فتظهر قيمةُ عمله المخبوء في "الدراية".

مثاله: ذكر الزيلعي **حديثا لعلي رضي الله عنه في تثليث المسح على الرأس**، رواه البزار في "مسنده" بإسناده عن أبي حيّة بن قيس أنه رأى عليا في الرحبة توضأ فغسل كفيه، ثم مضمض ثلاثا واستنثر ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا، ومسح رأسه ثلاثا، الحديث(٢).

---

(١) الدراية ٢٢/١. وفي لسان الميزان ٢٠٤/٦ أن الهيثم بن جمّاز: متّفَقٌ على تضعيفه. ولعل وجه حكم ابن حجر بـ(الضعف الشديد) على هذه الرواية أن في الإسناد راويا آخر شديد الضعف وهو "يزيد بن أبان الرقاشي"، فقد قال عنه ابنُ حجر في موضع من "التلخيص الحبير" ٢٢٦/١: "وهو ضعيف جدا".
وينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٧٥٥) فقد أورد فيه هذا الحديث، وحكم عليه بما اختاره ابن حجر أنه "ضعيف جدا" وعلل لذلك بوجود هذين الراويين (الهيثم بن جماز ويزيد بن أبان) قائلا: "ثم إن الإسناد ضعيف جدا...، فإن هذا (يعني يزيد بن أبان) والهيثم بن جماز كليهما متروك".

(٢) نصب الراية ٣٣/١، ومسند البزار (٧٣٦ و٧٩٥).

قال الزيلعي: "وذكره ابن القطان في كتابه من جهة البزار، ولم يحكم عليه بصحة ولا ضعف"(١). هذا ما اكتفى به الزيلعي فقط.

أما ابن حجر فأفاد الحكم على الحديث بقوله: "وإسناده متقارب"(٢).

٣-وقد يخرج الزيلعي حديثا ثم يكتفي بعزوه إلى المصادر، دون أن يتكلم على الإسناد بشيء؛ فيزيد ابن حجر أيضا الحكم على الحديث بكلام موجز جيد.

مثاله: حديث أنس مرفوعا: "إذا اغتسلتْ المرأة من حيضتها نَقَضتْ شعرَها نقضًا وغَسَلَتْه بخطمي وأشنان، فإذا اغتَسَلتْ من الجنابة صَبَّت على رأسها الماءَ وعَصَرَتْه".

عزاه الزيلعي -نقلا عن ابن دقيق العيد- إلى الدارقطني في "الأفراد"، ثم الخطيب -من جهة الدارقطني(٣)- في "تلخيص المتشابه" من حديث مسلم بن صُبيح ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس"(٤).

اكتفى الزيلعي بهذا العزو فقط الذي نقله عن ابن دقيق العيد، ولم يتكلم على إسناده بشيء، فزاد ابن حجر في "الدراية" فائدة جيدةً في نقد هذه الرواية بإيجاز بقوله: "وفي إسناده من لا يُعرف"(٥).

---

(١) نصب الراية ٣٣/١، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان ١٠٦/٤-١٠٩(١٥٤٦). وأصل الحديث تكلم عليه ابن القطان، لكن زيادة البزار التي جاء فيها التصريح بتثليث مسح الرأس هي التي لم يحكم عليها ابن القطان بصحة ولا ضعف.

(٢) الدراية ٢٧/١-٢٨ والحديث في سنن أبي داود (١١٦) وأحمد (١٠٤٦) من الطريق التي روى بها البزار مختصرا بدون التصريح بالتثليث في المسح. وإسناده حسن.

(٣) ما بين المعترضتين من كلام ابن دقيق العيد أيضا.

(٤) نصب الراية ٨٠/١، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر القيسراني (١٠٤٩) وتصحَّف فيه: "ثابت عن أنس" إلى "ليث عن أنس"؟!، تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب ٧٠/١-٧١ (فيمن يسمى بمسلم بن صُبيح).

(٥) الدراية ٤٨/١.

وقيمةُ هذه الفائدة التي تبدو سهلةً بسيطةً؛ تظهر في أن الباحث سيلقى شيئا من الجهد والعناء في دراسة إسناد الحديث، لكي يصل إلى هذا الحكم الذي أعطانا إياه ابن حجر في سهولة واختصار.

فمراد ابن حجر بـ"من لا يُعرف في إسناده" هو (مسلم بن صُبيح)؛ لكن المسمَّين به ثلاثة، أوردهم الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم" وميَّز بينهم؛ ويتبين من كلامه أن ثالثهم هو صاحب هذا الحديث، (وهو مسلم بن صُبَيح أبو عثمان البصري)، وهو مجهول[١]؛ فهذه المسافة من البحث والعناء، اختصرها ابن حجر في الفائدة التي تميز بها على الزيلعي في نقد هذا الإسناد أن فيه "من لا يُعرف".

٤- وقد يخرج الزيلعي حديثا ولا يحكم عليه بشيء، لا من عند نفسه، ولا نقلا من عند غيره؛ فيبقى القارئ في حاجة إلى معرفة الحكم عليه؛ ويسُدُّ هذه الثغرةَ ابنُ حجر بذكر الحكم على ذلك الحديث.

ومن أمثلة هذه النقطة:

١/ حديث عائشة أنها سُئلت عن الرجل يمس فرجه، والمرأة تمس فرجها، فقالت: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما أبالي: إياه مسستُ، أو أنفي".

اكتفى الزيلعي بعزوه لأبي يعلى الموصلي في "مسنده"، ولم يتكلم عليه بشيء[٢]. أما ابن حجر فأفاد أن "في إسناده من لا يُعرف"[٣].

٢/ حديث أبي هريرة[١] في عدم انتقاض الوضوء بمس المرأة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِّل، ثم يخرُج إلى الصلاة ولا يُحدث وضوءًا.

---

(١) ينظر فتح الباري لابن رجب ٤٧٩/١ فقد أورد حديث مسلم بن صُبيح هذا وعزاه إلى الدارقطني في "الأفراد" وإلى الخطيب، كما نقله الزيلعي عن ابن دقيق العيد تماما، وقال ابن رجب عن "مسلم بن صُبيح": ليس بالمشهور؛ وحكم عليه بالجهالة الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة"(٩٣٧) فقال: "هو في عداد المجهولين، فإني لم أجد من ترجمه".

(٢) نصب الراية ٦٠/١، ومسند أبي يعلى ٢٨٦/٨ (٤٨٧٥).

(٣) الدراية ٤٢/١ وقال محقق مسند أبي يعلى: "إسناده مسلسل بالمجاهيل".

أورده الزيلعي وعزاه للطبراني في "معجمه الوسط"، ولم يحكم عليه بشيء[٢]. وأفاد ابن حجر أن "في إسناده: يزيدَ بنَ سنان، ضعيف"[٣].

٣/ حديث عزاه الزيلعي للطبراني في معجمه الوسط... عن جابر، قال: وقّت للنساء أربعين يوما[٤].

سكت الزيلعي عن الحكم عليه؛ وأفاده ابن حجر بقوله: "وفيه عبيد بن جناد، وهو ضعيف"[٥].

ج- الشق الثالث: بيان ما في الأسانيد من علل والكلام عليها.

١- من أول ما نطّلع عليه عند ابن حجر من فوائده النقدية التي تتعلق بالإسناد والعلل، كلامُه على أول حديثٍ وهو **(حديث السُّباطة والبول قائما)**:

فقد خرجه الزيلعي من عند ابن ماجه من طريق شعبة عن عاصم (وهو ابن أبي النَّجود) عن أبي وائل (شقيق بن سلمة) عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سُباطة قوم فبال قائما[٦].

وهذا الحديث يرويه الأعمش عن أبي وائل نفسه عن حذيفة.

فوقع الاختلاف بين (عاصم) و(الأعمش) في رواية هذا الحديث عن المغيرة أو عن حذيفة.

وقد ذكر ابن ماجه عقب هذا الحديث عن شعبة أن عاصما خطَّأ الأعمش في روايته للحديث عن أبي وائل عن حذيفة، وأنه "ما حفظه"؛ [قال شعبة]: فسألتُ عنه[أي عن الحديث] منصورًا فحدّثنيه عن أبي وائل عن حذيفة[٧] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سُباطة قوم فبال قائما[١].

=

(١) كذا عزاه الزيلعي لأبي هريرة رضي الله عنه، وليس كذلك بل هو من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وسيأتي التنبيه عليه في مبحث الملاحظات في آخر البحث.

(٢) نصب الراية ٧٥/١، والمعجم الأوسط للطبراني ١٣٦/٤(٣٨٠٥).

(٣) الدراية ٤٥/١-٤٦، وفي تقريب التهذيب (٧٧٢٧) أيضا: "ضعيف".

(٤) نصب الراية ٢٠٦/١، والمعجم الأوسط (٤٦٢).

(٥) الدراية ٩٠/١.

(٦) سنن ابن ماجه (٣٠٦).

(٧) منصور هو ابن المعتمر. ويقصد شعبةُ بهذا تقويةَ رواية الأعمش عن حذيفة، وأنه =

قال الزيلعي عقب ذلك: "وحديثُ حذيفة ... أخرجه البخاري ومسلم عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم، فبال قائما..."(٢).

هذا ما اكتفى به الزيلعي فيما يتعلق بتخريج حديث السباطة من رواية عاصم بن أبي النَّجود، والكلام عليه، ومفاده أن حديث السباطة يرويه أبو وائل شقيق بن سلمة، واختُلف عليه:

- فعاصم يرويه عن أبي وائل من حديث المغيرة بن شعبة.
- والأعمش يرويه عن أبي وائل من حديث حذيفة.

ويرى عاصمٌ أن روايتَه هي الصواب أي عن المغيرة بن شعبة؛ وليس عن حذيفة كما رواه الأعمش، وأن الأعمش لم يحفظه!

ويُلحظ على الزيلعي أنه اكتفى في الرد على عاصم بن أبي النَّجود في تخطئته للأعمش، بأن (رواية الأعمش هي في الصحيحين) فقط؛ لكن مجرّد هذا التعقب لا يكفي؛ إذ كيف يُسلَّم تخطئة عاصم بن أبي النَّجود لمثل الأعمش؛ وكيف لم يتعقبه الزيلعي بشيء سوى أن رواية الأعمش في الصحيحين؛ فالقارئ هنا ما يزال يتشوف لمزيد من الرد على عاصم بن أبي النجود وبيان الصواب في هذا الاختلاف بين عاصم والأعمش؛ خصوصا أن عاصم بن أبي النجود هو في الإتقان دون الأعمش بمراحل! فكيف يخطِّئُ هو مثلَ الأعمش، ويسكت الزيلعي على كل ذلك؟

وهنا نرى قيمةَ عمل ابن حجر في "الدراية"، فقد تعقّب كلامَ عاصم بن أبي النجود بالردّ، مع بيان الحكم الحديثي لكل من (روايتَيْ عاصم والأعمش)،بكلام موجز نفيس، حيث قال:

=

ليس كما قال عاصم بن أبي النجود أنه لم يحفظه، بل حفظه، حيث تابعه عليه منصورُ بنُ المعتمر فرواه عن أبي وائل عن حذيفة كرواية الأعمش؛ فدلّ أن الأعمش حفظه. وكلتا روايتي الأعمش ومنصور بن المعتمر عن حذيفة أخرجهما البخاري ومسلم؛ فرواية الأعمش عند البخاري (٢٢٢)، وعند مسلم ٢٢٨/١. ورواية منصور عند البخاري (٢٢٣، ٢٢٤)، وهي عند مسلم في الموضع السابق نفسه.

(١) سنن ابن ماجه (٣٠٦) ونقله الزيلعي عنه كاملا في نصب الراية ١/١-٢.

(٢) نصب الراية ١/١-٢؛ وسبق العزو قبل قليل لرواية الأعمش عند البخاري ومسلم.

"قلت: قد وافق عاصمًا عليه: حمادُ بن أبي سليمان... ".

ثم ردَّ قول عاصم في تخطئته للأعمش بقوله: "وقولُ عاصم: "إن الأعمش ما حفظه": ليس بمقبول؛ لموافقة منصور له، وهما أحفظ من عاصم وحماد"[(١)]؛ ثم قال: "لكن الذي يظهر أن الحديث عند أبي وائل: عنهما معا[(٢)]؛ لأن في رواية الأعمش ومنصور زيادةً، ليست في رواية عاصم. والله أعلم"[(٣)].

وبهذه الإفادة الجميلة بيّن ابن حجر ما يتعلق بالخلاف بين روايتي عاصم بن أبي النجود والأعمش، والمحاكمة بينهما، وما هو الراجح من الروايتين، وكان من أنفس ما قاله هو ما ختم به كلامه أن الحديث يظهر أنه كان عند أبي وائل عن الصحابيَّيْن معا (المغيرة وحذيفة رضي الله عنهما)، فكان يرويه تارةً عن أحدهما وتارةً عن الآخر، فيصح القولان، وبذلك يسهُل تخريج وجه الخلاف عليه من جهة عاصم والأعمش.

٢- لعل من بدائع الفوائد النقدية عند ابن حجر التي خالف فيها الزيلعيَّ، والتي يظهر صلتُها بالعلل: أن الزيلعي ذكر في روايات حديث "الأذنان من الرأس": حديث عبد الله بن زيد المازني، وعزاه لابن ماجه بإسناده عن سويد بن سعيد به عن عبد الله بن زيد[(٤)].

ثم تكلم الزيلعي على إسناده فقال: "وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته"، ثم بين حال رواة الإسناد وأنهم من الثقات، ومنهم (سويد بن سعيد) فقال عنه: "وسويد بن سعيد احتَجَّ به مسلم"[(٥)].

فقد جعل الزيلعيُّ القارئَ بهذا يطمئن لتوثيق سويد بن سعيد توثيقا مطلقا؛ أما ابنُ حجر فخالف ذلك تماما وأشار إلى إعلال الحديث بسُويد نفسِه فقال: "وفيه سويد بن سعيد، وقد اختلط"[(٦)]!

---

(١) "فمن حيث الترجيح؛ روايةُ الأعمش ومنصور لاتفاقهما: أصح، من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال" كما قاله ابن حجر في فتح الباري ٣٢٩/١.

(٢) يعني عن المغيرة بن شعبة وحذيفة معًا؛ فعاصم يرويه عن أبي وائل عن المغيرة؛ والأعمش يرويه عن أبي وائل -أيضا- عن حذيفة.

(٣) الدراية ١١/١.

(٤) نصب الراية ١٩/١، وسنن ابن ماجه (٤٤٣).

(٥) نصب الراية ١٩/١.

(٦) الدراية ٢١/١.

فانظر الفرق بين إطلاق قول الزيلعي عن سُويد أنه "احتج به مسلم" وبين إعلال ابن حجر للإسناد به أنه "اختلط"، فشتان ما بينهما من الحكم!

ومن العجيب أن الزيلعي حين أوردَ سُويدا في كتابه "تخريج أحاديث الكشاف" لم يتطرق إلى هذا أبدا، بل على العكس تكلم على (سويد) هناك صريحا قائلا أنه وإن أخرج له مسلم فإنه متكلم فيه بروايته للمناكير والاختلاط والتدليس، ثم ساق أقوال الأئمة في الطعن فيه بهذه الوجوه من الضعف(١).

وبالجملة، فالمعتمد فيما يتعلق برواية الإمام مسلم لسُويد أنها ليست على سبيل الاحتجاج، بل في المتابعات، وقد وضّح ابنُ حجر هذا في "التلخيص الحبير" توضيحا شافيا وجلَّى الأمر في كيفية تخريج الإمام مسلم له بهذا الذي تقرر(٢).

وكذا أجاد العلائي في "المختلطين" القول فيما يتعلق بروايات سويد أنه "لا ينبغي أن يكون ما رواه على شرط مسلم؛ لتغيره بعد ما سمع منه مسلم"(٣).

ومن هنا يُعرف تميُّز ابن حجر في "الدراية" في براعته النقدية في مثل هذه المواضع التي يكون قولُ الزيلعي فيها محلَّ نظر، فلا يتابعه ابنُ حجر عليه، بل يُنبِّه على القول الصحيح فيما يتعلق بنقد الأحاديث والرواة بما يُظهر للقارئ شخصيتَه المستقلة الناقدة.

٣- ومن بدائع إفادات ابن حجر النقدية المتعلقة بالعلل التي تعتبر من "خبايا الزوايا" عنده في "الدراية" ولا ينكشف القناع عنها إلا بالقراءة والمقارنة الدقيقة بينه وبين الزيلعي رحمهما الله:

أن الزيلعي أورد حديث : روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة وقال: "هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به"، وتوضأ مرتين مرتين وقال:"هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين"، وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي...".

---

(١) تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣٨٢/١-٣٨٣ (ح ٤٠٠).

(٢) ينظر التلخيص الحبير ٥٧١/٢ و ٣٢٥/٢.

(٣) المختلطين للعلائي ص ٥٥.

وقد ذكر الزيلعي أنه رواه عدد من الصحابة، وسرد رواياتهم؛ ومنهم ابن عمر رضي الله عنه، ولروايته طُرُقٌ، أمثلُها –كما قال الزيلعي– ما رواه الدارقطني من حديث المسيَّب بن واضح ثنا حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بمثله[١]. ورواه البيهقي أيضا كما عزاه الزيلعي إليه[٢].

ثم تكلم الزيلعي على إسناده من جهة هذا الراوي (المسيَّب بن واضح)، فنقل فيه أقوالا عن البيهقي والدارقطني وأبي حاتم، هي كافية في تضعيفه[٣]، لكن ابن حجر زاد –مع ذلك– كلمةً عِلليةً دقيقةً شفت وكفت في نقد هذا الحديث وإعلاله، وهي أنه "لعله دخل عليه حديث في حديث"!

هذه فائدةٌ نفيسةٌ في العلل –كما لا تخفى على طلبة التخصص الحديثي–، قالها ابن حجر من قبلُ في كتابه النفيس الآخر "التلخيص الحبير"[٤]، فكانت حاضرةً في ذهنه من هناك، فأفاد القراءَ بها هنا في "الدراية"، وتميز بها في هذا الموضع على الزيلعي رحمهما الله تعالى.

والعجيب أن هذه العلة النقدية خلا عنها "البدر المنير" الذي هو أصل "التلخيص الحبير" كما خلا عنها "نصب الراية" الذي هو أصل "الدراية"؛ فامتاز بها ابن حجر في مختصريه لهذين الكتابين زيادةً على أصليهما.

(١) نصب الراية ٢٨/١، وسنن الدارقطني(٢٦١).
(٢) سنن البيهقي (٣٨٠) من طريق (المسيّب بن واضح) نفسه به بمثله.
(٣) نصب الراية ٢٨/١ وينظر سنن البيهقي (٣٨٠)، سنن الدارقطني (٢٦١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٤/٨ (١٣٥٥).
(٤) التلخيص الحبير ٢١٢/١.

المبحث الثالث: فقه التخريج عند ابن حجر

لا يتّبع ابن حجر طريقةَ الزيلعي وأسلوبَه حذو القُذّة بالقُذّة في تخريج الأحاديث بطرقها ورواياتها المختلفة، وإنما يظهر عند الغوص في عمله شيءٌ من فقهه وتأمّله في معاني تلك الروايات، وتصرفُه في عمل الزيلعي فرزا وجمعا وترتيبا لتلك الروايات وتقديما وتأخيرا لها حسب ما تدل عليه من المعاني الفقهية، فينتفع القارئ بفقهه رحمه الله فيما يفعله من التخريج في "الدراية" خلافا لما قد يكون عليه تخريج الزيلعي رحمه الله في تلك المواضع.

وفيما يلي نماذج مما لاحظتُه من هذا الملمح عند ابن حجر:

١- حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه".

عدّد الزيلعي رحمه الله من رواه من الصحابة، وأخرج رواياتهم التفصيلية(١). ثم أورد بعد ذلك (شواهد الحديث) وكذا (أحاديث معارضة له).

لكن هذه (الشواهد) (والأحاديث المعارضة) جاءت عند الزيلعي بطريقة ممزوجة ربما لا يركّز القارئ معها ولا يتمكن من الاستفادة من النقطتين حسب ما يريده الزيلعي، فاستخلص ابنُ حجر الروايات المتعلقة بكل من الشِّقّين (الشواهد، والروايات المعارضة) وقرَّب الاستفادة منهما بطريقة سهلة واضحة.

فمثلا فيما يتعلق بشواهد حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه":

أورد الزيلعي حديثَ أنس قال: طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هل مع أحد منكم ماء؟"، فوضع يده في الماء، ثم قال: "توضئوا باسم الله"(٢).

---

(١) نصب الراية ٣/١.

(٢) نصب الراية ٧/١؛ وعزاه الزيلعي للنسائي (٧٨) والبيهقي (١٩٣) وذكر أنهما بوبا على هذا الحديث "باب التسمية على الوضوء"؛ وذكر أيضا أن أصل هذا الحديث متفق عليه عن أنس لكنه بدون لفظة "توضؤوا باسم الله".

هذا الحديث أتى به الزيلعي في آخر كلامه في تخريج الحديث الأصل "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"، وأدرجه هناك بطريقة لا يتنبّه القارئ لكونه من شواهده؛ فالتقطه ابن حجر من هناك ووضعه أول شيء في الشواهد، فتحقق مقصود الزيلعي على خير وجه في جعل هذا الحديث ضمن الشواهد(١).

وفيما يتعلق بالروايات المعارضة لحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه":

١/ أورد الزيلعي ضمن الروايات المعارضة: حديث قصة المسيء صلاته، حيث إن لفظه عند أصحاب السنن الأربعة: "إذا قمتَ فتوضأ كما أمرك الله"(٢)، وفي لفظ لهم: "إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله" الحديث(٣)؛ فهذه الألفاظ تدل على عدم وجوب التسمية في الوضوء، وبه استدل البيهقي على ذلك كما نقله عنه الزيلعي(٤)،إذ "ليس للتسمية فيه ذكرٌ"(٥)، فيكون حديثُ المسيء صلاتَه –من هذه الجهة– معارِضا لحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"

لكن الزيلعي أورد هذا الحديث الواضح في المعارضة، في آخر الروايات المعارضة، وقدَّم قبله رواياتٍ أخرى ليست بتلك القوة في الدلالة على التعارض مثلَ حديث المسيء صلاتَه، فكان حقٌّ حديث المسيء صلاتَه أن يُقدَّم في الذكر على الروايات المعارضة الأخرى.

(١) الدراية ١/١٥.
(٢) سنن أبي داود (٨٦١)، وسنن الترمذي (٣٠٢).
(٣) سنن أبي داود (٨٥٧ و ٨٥٨)، وسنن النسائي (١١٣٦)، وسنن ابن ماجه (٤٦٠).
(٤) نصب الراية ١/٧، وسنن البيهقي (١٩٩).
(٥) الدراية ١/١٥.

وهو ما فعله ابن حجر فبدأ (بحديث المسيء صلاتَه) أولَ شيء في ذكر الروايات المعارضة[١]، لتتضح للقارئ فكرة التعارض فيه بوضوح؛ ويتحقق مقصودُ الزيلعي في الاستدلال به لهذا التعارض.

٢/كذلك أورد الزيلعي ضمن تخريجه لحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه": حديث ابن عباس المشهور في مبيته عند خالته ميمونة، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الخواتيم من سورة آل عمران، ثم توضأ ثم قام فصلى، الحديث.

وقد أورده الزيلعي أصلاً للرد على إشكال يتعلق بحديث آخر، دون أن يتضح من إيراده أن له صلةً بحديث التسمية على الوضوء أو معارضته له.

أما ابن حجر رحمه الله فقد أبرز وجهَ المعارضة فيه؛ حيث وَصَف فيه ابنُ عباس وضوءَ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يَذكر فيه أنه سَمَّى على الوضوء[٢]، فيصير حديثُه –بهذه الدلالة– دالا على جواز الوضوء بدون التسمية، ومعارِضًا لحديث "لا وضوءَ لمن لم يُسم الله"؛ ولهذا أورده ابنُ حجر في الروايات المعارضة بقوله: "وفي الباب حديث ابن عباس في قصةِ مبيته عند خالته ميمونة ووصفِه لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ووُضوئِه، وليس فيه أنه سَمَّى"[٣].

٢– أحاديث الوضوء من مسّ الفرج:

أورد الزيلعي فيها أولاً أحاديث النقض، وعلى رأسها حديث بُسرة، ومعها أحاديث أخرى مؤيدة لها.

ثم ذكر أحاديث عدم النقض، وعلى رأسها حديث طلق بن علي، والآثار المؤيدة له[٤].

والذي أريد أن أعرضه هنا في فقه التخريج عند ابن حجر، أن الزيلعي لما خرّج حديث بُسرة، ألحق به حديثين لعائشة وهما:

---

(١) الدراية ١/١٥.

(٢) ينظر الدراية ١/١٦.

(٣) ينظر الدراية ١/١٦.

(٤) نصب الراية ١/٦٠.

حديث "ويل للذين يَمَسُّون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون"، الحديث[١].

والحديث الآخر عن سيف الحميري قال: دخلت أنا ورجال معي على عائشة، فسألناها عن الرجل يمس فرجه، والمرأة تمس فرجها، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما أبالي: إياه مسِستُ، أو أنفي"[٢].

فإيراد الزيلعي للحديث الأول ضمن تخريجه لحديث بُسرة لا غبار عليه، لأنه مطابق لحديث بُسرة في نقض الوضوء بمس العورة.

لكن الحديث الآخر معارضٌ تماما لحديث بُسرة، فإنه يدل على عدم نقض الوضوء بمس العورة؛ فإيراد الزيلعي له وهو ما يزال في تخريج حديث بُسرة: يُعكِّر على القارئ التركيزَ مع (موضوع نقض الوضوء بمسّ العورة)، حيث يجد القارئ في آن واحد ما يدل على النقض وعدم النقض؛ فكان ينبغي على الزيلعي أن يقتصر في تخريج حديث بُسرة على حديث عائشة الأول فقط الذي يتفق معه في نقض الوضوء بمس العورة؛ أما حديثها الثاني الدال على عدم النقض، فكان ينبغي إيراده في القسم الثاني مع حديث طلق بن علي رضي الله عنه.

هذه النكتة المتصلة بفقه هذين الحديثين، تفطن لها ابن حجر في إيراد هاتين الروايتين لعائشة، فوضع كلا منهما في مكانهما المناسب، حيث اكتفى في تخريجه لحديث بُسرة بذكر الرواية الأولى فقط، أما روايتُها الثانية الدالة على عدم النقض، فالتقطها من هنا وأوردها مع حديث طلق بن علي[٣].

---

(١) نصب الراية ٦٠/١، وعزاه الزيلعي للدارقطني (٥٣٥) وفيه "عبد الرحمن العمري ضعيف" كما قاله الدارقطني عقب روايته. ونقل الزيلعي أيضا أقوال الأئمة في تضعيفه تضعيفا شديدا؛ ولهذا قال عنه ابن حجر في "الدراية" ٣٩/١: "وهو واهٍ جدا".

(٢) نصب الراية ٦٠/١، مسند أبي يعلى(٤٨٧٥). قال ابن حجر في الدراية ٤٢/١ "وفي إسناده من لا يعرف".

(٣) الدراية ٣٩/١، ٤٢.

المبحث الرابع: ملحوظات على تلخيص ابن حجر

ربما يُلحظ على ابن حجر أنه يُغفل بعض الفوائد المهمة التي جاءت عند الزيلعي، ومنها فوائد تتعلق بفقه الحديث أو كونه دليلا لأحد أئمة المذاهب الأربعة غير المذهب الحنفي كما يفيد الزيلعي ذلك أحيانا في أثناء التخريج(١)؛ وكأن عذر ابن حجر في هذا الإغفال أن هدفه هو تلخيص ما يتعلق بنقطة التخريج الحديثي فقط دون ما يتعلق بأمور أخرى لا دخلَ لها ولاصلةَ لها بصنعة التخريج، فمن أراد تلك الأمور فله أن يرجع إلى أصل كتاب الزيلعي ويستفيدها منه.

وكذلك يمكن أن يقال عما وُجه إلى ابن حجر من النقد في أنه غادر نقلَ نصوص مهمة، نقلها الزيلعي في الجرح والتعديل أو نقد الأسانيد أو الكلام على العلل، فلم يأتِ بها وتركها في الاختصار(٢)؛ فهذه الملاحظة أيضا يمكن أن يجاب عنها ويُعتذر لابن حجر فيها بما سبق من أنه ما دام هدفُ ابن حجر هو اختصارَ كتاب الزيلعي، فمن الطبيعي أنه يترك تلك النقول والنصوص –وبخاصة أن بعضها طويلة– وإلا لصار كتابُ ابن حجر مثلَ كتاب الزيلعي في الحجم والطول، ولما تحققت الفائدة مما أراده من الاختصار.

لكن مع ما سبق، فقد كان يلفت نظري أثناء إعداد هذا البحث ومقارنةِ عملِ ابن حجر فيه بعمل الزيلعي، بعضُ الملاحظات الواردة عليه رحمه الله، لها نصيبٌ من الصحة في بعض المواضع، فأحببتُ أن أوردها من باب التمثيل فقط إكمالا للبحث من هذه الناحية التي تتطلبها مثل هذه الأعمال الأكاديمية.

---

(١) مثل كون الزيلعي ذكر في تخريجه لأحاديث النكاح ١٦٧/٣ أن مالكا يشترط الإعلان للنكاح استدلالاً بحديث "أعلنوا النكاح"؛ وقد اكتفى ابن حجر بتخريج هذا الحديث فقط، ولم يذكر شيئا عما يتعلق بمالك واشتراطه للإعلان بناءً على هذا الدليل.

(٢) من كلام الشيخ الكشميري، ينظر مقدمة نصب الراية لأحاديث الهداية (تلخيص الكتاب وتذييله) ١٢/١.

إغفاله لبعض ما يتعلق بنقد الحديث:

يورد الزيلعي حديثا فيه راوٍ مشهورٌ بالضعف أو الضعف الشديد، فيسوق إسناد ذلك الحديث بحيث يبرُز ذلك الراوي الضعيف في الإسناد، ثم يُبين أيضا حاله بعد تخريج حديثه بما يتضح به أنه علةُ الضعف فيه.

لكن ابن حجر يختصر الكلام فيُغفِل إسنادَ الحديث ولا يسوقه فلا يَعرف القارئ أن الحديث من جهة ذلك الراوي الضعيف، ثم أيضا لا يُبرزه ولا يذكر عنه شيئا عند الحكم على حديثه، بل يكتفي بالحكم الإجمالي على الحديث بالضعف؛ بدون أن يُبرز أن علة الضعف فيه من جهة ذلك الراوي؛ فيُنقِص ذلك من قيمة نقد ابن حجر لذلك الحديث وحكمِه عليه.

مثال ذلك: حديث "**المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا يتم إلا بهما**" أورده الزيلعي فعزاه للدارقطني عن جابر الجعفي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا. ثم نقل قول الدارقطني في الحكم على حديثه: "وجابر الجعفي ضعيف..."[1].

أما ابن حجر فقد طوى ذكر جابر الجعفي تماما، فلم يُبرزه لا عند سوقه للحديث ولا عند الحكم عليه، بل اكتفى بعزوه للدارقطني أنه أخرج هذا الحديث عن ابن عباس مرفوعا، ثم الحكم الإجمالي عليه أن "إسناده ضعيف"[2]؛ هكذا فقط بدون أن يتطرق لذكر (جابر الجعفي) فيه، ولا يخفى أنه لو كان أبرزه كما هو عند الزيلعي: لزاد ذلك من معرفة مكمن النقد عند القارئ.

مثال آخر: حديث الغُسل للعيدين.

ساقه الزيلعي من رواية ابن ماجه بإسناده من طريق يوسف بن خالد، عن أبي جعفر الخطمي، عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه، عن جدّه الفاكه بن سعد –وكانت له صحبة – **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة**، الحديث.

(١) نصب الراية ٧٨/١، وسنن الدارقطني (٣٤٣).
(٢) الدراية ٤٧/١.

و(يوسف بن خالد) المذكور في إسناده، ربما لا يتنبّه له القارئ من خلال مروره على اسمه المجمل في الإسناد، لولا أن الزيلعي أجاد حين أبرزه باسمه كاملا وأنه هو (يوسف بن خالد السمتي المشهور)، فقال: "وعلة الحديث يوسف بن خالد السمتي، قال في "الإمام": تكلموا فأفظعوا فيه"(١).

أما ابن حجر فلم يُشر إلى أي شيء عن علة الحديث من جهة هذا الراوي، بل من العجيب أنه طوى ذكر يوسف بن خالد أصلا من الإسناد، واكتفى بإيراد الحديث من عند عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه، عن جدّه، وساق الحديث. ثم اكتفى بحكم مجمل على إسناده بقوله: "وإسناده ضعيف"(٢)!

ولا يخفى ما في هذا الاختصار الشديد من قصور يعود أثره على القارئ في عدم معرفته لمستوى الضعف ودرجته في هذا الإسناد؛ ولو كان ابنُ حجر أبرز هذا (السمتي) –على الأقل– في إسناده، لكان أوقع في نفس القارئ، مما فعله من طيّه تماما، ثم الحكم المجمل على الإسناد بالضعف، بدون أية إشارة إلى أن الضعف من جهة السمتي المذكور.

قصور في الاختصار بما لا يتفق مع مقصود الزيلعي

من الملاحظات على ابن حجر:أنه يوجد عنده أحيانا قصور في الاختصار بما لا يتفق مع مقصود الزيلعي ولا يَفِي بغرضه، بل ربما يوهم خلاف ما يريده الزيلعي أو يعكس مراده.

فمن المواضع الواضحة التي وقع فيها خلل شديد في الاختصار عند ابن حجر، بما يُعد خطأً واضحا يخالف تماما كلام الزيلعي في "نصب الراية":

أن الزيلعي أخرج حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه عند النسائي: "ومسح برأسه مرتين"(٣).

(١) نصب الراية ٨٥/١.
(٢) الدراية ٥٠/١.
(٣) نصب الراية ٣٣/١، سنن النسائي (٩٩).

هذا اللفظ "ومسح برأسه مرتين" رواه ابن عيينة في هذا الحديث، وهو خطأٌ؛ لكن هذا الخطأ وقع من بعض الرواة الذين رووه عن ابن عيينة وهم مسدد ومحمد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة، فهؤلاء الثلاثة هم الذين قالوا عن ابن عيينة في هذا الحديث: "ومسح برأسه مرتين".

وفي مقابل هؤلاء الثلاثة: رواه الحميدي عن ابن عيينة، فميّز الروايةَ جيدًا وضَبَطها فلم يذكر فيه لفظ "مرتين" بل رواه بلفظ: "ومسح برأسه" مطلقا، فلم يصف المسح، ولا قال: "مرتين"(١).

هذا ما وضحه ابنُ عبد البر في "التمهيد" جيدا، ونقله عنه الزيلعي تاما واضحا في "نصب الراية"(٢).

أما ابن حجر فحين اختصر كلام ابن عبد البر هذا، نَسَب الخطأ إلى رواية الحميدي بدلا من الثلاثة أولئك؛ وأن الحميدي هو الذي روى عن ابن عيينة المسحَ مرتين؟! حيث يقول ابن حجر: "وأغرب ابنُ عيينة فقال في روايته...: "ومسح برأسه مرتين"، ... وقد رواه الحميدي عن ابن عيينة"(٣).

والسبب في وقوع هذا الخطأ عند ابن حجر، ما وقع عنده من القصور في اختصاره لكلام ابن عبد البر، بما أدَّى إلى نقيض كلامه تماما.

ورود بعض الملاحظات على الزيلعي وابن حجر كليهما:

قد تَرد ملاحظةٌ على الزيلعي، وكان من المتصور من ابن حجر أن يكون تنبّه لها عند ما اختصر كتابه ويستدركها عليه، لكنها فاتت عليه أيضا، فبقيت عنده كما هي عند الزيلعي رحمهما الله تعالى، وفيما يلي نموذج منها.

---

(١) وهكذا هي رواية الحميدي عن ابن عيينة لهذا الحديث في "مسنده"(٤٢١) على الصواب عن ابن عيينة ثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال: " توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: فغسل وجهه ثلاثا، وغسل يديه مرتين مرتين، ومسح برأسه، وغسل رجليه".

(٢) نصب الراية ٣٣/١ والتمهيد لابن عبد البر ١١٥/٢٠-١١٦.

(٣) الدراية ط عبد الله هاشم اليماني ٢٦/١، وط توفيق تكلة ٣٠/١-٣١.

فمثلا أورد الزيلعي ما رواه الدارقطني من طريق منصور بن زاذان عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبّلني إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ.

وله طريقٌ آخر عند الدارقطني أيضا –أورده الزيلعي– عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: لا تعاد الصلاة من القُبلة، كان النبي صلى الله عليه وسلم يُقبِّل بعضَ نسائه ويصلي ولا يتوضأ(١).

والملحوظة الواردة هنا على الزيلعي وابن حجر كليهما:

أنهما فاتهما التنبيهُ على إعلال هذه الرواية؛ وذلك أن الحديث من رواية الزهري عن أبي سلمة عن عائشة يتعلق أصلاً بالتقبيل في الصوم، وليس بالصلاة، فلا علاقة لرواية الزهري عن أبي سلمة بالتقبيل عند الخروج إلى الصلاة.

وقد وضَّح هذا الدارقطني نفسُه في "سننه" وضوحا شافيا بعد إخراجه لرواية منصور بن زاذان هذه، فقال: "تفرد به سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري، ولم يتابع عليه وليس بقوي في الحديث". ثم قال: "والمحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبِّل وهو صائم. وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري: منهم معمر وعقيل وابن أبي ذئب..." انتهى كلام الدارقطني(٢).

هذا ما وضحه الدارقطني وبينه بيانا شافيا؛ لكن لم ينقله الزيلعي، وفات ابنَ حجر أيضا التنبُّهُ له فلم يستدركه على الزيلعي رحمهما الله تعالى(٣).

---

(١) نصب الراية ٧٤/١، وسنن الدارقطني (رواية منصور بن زاذان برقم ٤٨٥، ورواية ابن أخي الزهري برقم ٤٨٤).

(٢) سنن الدارقطني ٢٤٥/١ (٤٨٤-٤٨٧).

(٣) ينظر نصب الراية ٧٤/١، والدراية ٤٥/١. ومن العجب الذي لا ينقضي في هذا الموضع من مثل الحافظ الزيلعي أنه نقل جزءا يسيرا جدا من كلام الدارقطني في الكلام على إعلال رواية منصور بن زاذان المذكورة، ولم ينقل بقية كلامه التام. وليس هذا فحسبُ عند الزيلعي في هذا الموضع، بل إنه عقَّب على كلام الدارقطني =

مثال آخر لورود الملاحظة على ابن حجر تبعا للزيلعي، وكان ينبغي على ابن حجر وهو يختصر عمل الزيلعي، أن يتنبه لوجود الخطأ عنده، فيصححه ويستدرك عليه ذلك، ولكنه فاته التنبُّه لذلك:

حديث أبي هريرة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِّل، ثم يخرُج إلى الصلاة ولا يُحدث وضوءًا.

أورده الزيلعي وعزاه للطبراني في "معجمه الوسط" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه(١)؛ ومرّ عليه ابن حجر في "الدراية" بدون تنبُّه له، فأثبته أيضا من حديث أبي هريرة(٢).

لكن الحديث ليس لأبي هريرة رضي الله عنه، بل هو لأم سلمة رضي الله عنها(٣)؛ فلم أجده في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة، بل عن أم سلمة؛ وقد أورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" من حديث أم سلمة أيضا، وعزاه للطبراني في الأوسط(٤).

=

بتوثيق سعيد بن بشير، وأن روايته هذه صالحة للاستشهاد!! مع أن الدارقطني قال عنه: "لا يُتابَع عليه، وأنه ليس بقوي في الحديث".

(١) نصب الراية ٧٥/١ والمعجم الأوسط للطبراني ١٣٦/٤(٣٨٠٥).

(٢) الدراية ٤٥/١-٤٦.

(٣) ولعله حصل ذهولٌ ذهني للزيلعي رحمه الله في عزوه لأبي هريرة رضي الله عنه، وذلك لأن إسناد هذا الحديث مروي من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة رضي الله عنها؛ لكن أبا سلمة هذا يروي أيضا كثيرا أحاديث أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ فكأنه انتقل ذهن الزيلعي هنا من (رواية أبي سلمة عن أم سلمة) إلى (روايته عن أبي هريرة).

(٤) مجمع الزوائد ٢٤٧/١.

ملحق بالدراسات السابقة عن الزيلعي ومنهجه في نصب الراية

رسائل جامعية سابقة

١/الإمام الزيلعي ومنهجه في نصب الراية لأحاديث الهداية، عبيد الله بن سيدان شاه، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة، المعهد الأعلى لأصول الدين ١٤١٢-١٩٩٢.
http://search.mandumah.com/Record/857653

٢/جمال الدين أبو محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) ومنهجه في كتابه نصب الراية: دراسة تحليلية، سعدية تميم إبراهيم، جامعة أم درمان، رسالة دكتوراه بإشراف أم كلثوم الشيخ النور، ١٤١٥-٢٠١٤.
http://search.mandumah.com/Record/792806

٣/منهج الإمام الزيلعي في كتابه "نصب الراية" منصور محمود الشرايري، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، بإشراف د.محمد عيد الصاحب، ١٤٢٠-١٩٩٩.
http://search.mandumah.com/Record/550700

بحوث ومقالات سابقة

١/المنهج الحديثي لدى الحافظ الزيلعي من خلال كتابه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، عامر حسن صبري، بحث محكم، حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، ع ١٣، جامعة الأزهر ١٩٩٦. http://search.mandumah.com/Record/216962

٢/العناية بتخريج ما استغربه الزيلعي في نصب الراية لأحاديث الهداية، حافظ أحمد علي عبد الحميد، بحث محكّم، مجلة المدونة، الهند مج ٤، ع١٥، ١٤٣٩-٢٠١٨
http://search.mandumah.com/Record/1006282

٣/الغريب بين كتب المصطلح واصطلاح الإمام الزيلعي رحمه الله في كتاب "نصب الراية": دراسة وتطبيق، عبد الوهاب حسن قدّو، بحث محكّم، مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، العراق، ع ٣٠، ٢٠١٩.
http://search.mandumah.com/Record/1118564

٤/منهج الإمام الزيلعي في علم الرجال وأحوالهم في كتاب "نصب الراية"، زكرية بنت أحمد غلفان زكري، بحث محكّم، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ج ٨، ع ٣٦، جامعة الأزهر، ٢٠٢٠
http://search.mandumah.com/Record/1092707

٥/منهجية التَّخريج عند الإمام الزَّيلعي (ت٧٦٢هـ) دراسة تطبيقية على كتابه: "نصب الرَّاية لأحاديث الهداية" سامح عبد الله عبد القوي متولي، مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، المقالة٢، المجلد ٤٢، العدد١، يونيو٢٠٢٢، الصفحة٥٢-١١٢. https://bfsa.journals.ekb.eg/article_254263.html

النتائج

كتاب "الدراية" ليس مجرد نسخة مختصرة من الزيلعي بحيث يقال فيه: إنه ليس فيه كبيرُ فائدة مع وجود الأصل! بل هو مع اختصاره يختلف –في الجملة– عن الزيلعي في الصياغة والعرض، مع ما فيه من لمسات فنّية تتعلق بالصنعة الحديثية، يتميز فيها عن كتاب الزيلعي.

كان ابن حجر حاضرَ الذهن متيقظا في عمله رحمه الله في التلخيص، يعرف ماذا يأخذ وماذا يدع، فلم يكن مجردَ ناسخ لكتاب الزيلعي في عمله في التلخيص، بل له تجديدات في أثناء عمله في التلخيص.

من أروع ما يمتاز به الحافظ ابن حجر رحمه الله في أعماله أنه صاحب نَفَس إبداعي فيها، لا يرضى بالتقليد والجمود على من سبقه، حتى في مختصراته؛ فلا يكتفي فيها بالاقتصار على مجرد اختصار المادة العلمية؛ بل تأبى نفْسُه الطُّلَعة الذكية "وخبرته المِهنيّة" إلا أن يضيف إليها ما يجعل لها رنينا خاصا واستقلالية واضحة، بل ربما تصير "مختصراته" بما يضيف إليها من لمسات الصناعة الحديثية، "أصلا آخر" لا يُغني عنه –تماما– الكتابُ الأصلُ الذي اختصره.

الحافظ الزيلعي عَلَمٌ خلّده الزمان بجدارة في صناعة التخريج؛ بما قام به من العمل المتقَن الأمين في كتابه الخالد "نصب الراية"، ولم يُخلِّف الزمانُ بعده مثلَه، على الأقل في هذه البابة، رحمه الله تعالى.

الإحساس بمسؤولية العلم، والإحساس بالأمانة في أدائه ونشره، كلمةٌ طنّانة رنّانة يلوكها البعض؛ لكنها تبقى على الألسنة فقط؛ أما مصداقيتُها فنجدها عند مثل الحافظ الزيلعي رحمه الله.

لعل من أهم ما أراده ابن حجر في عمله في "الدراية" –حسب ما ظهر للباحث–: جمعه للطرق والروايات التي تفرّقت عند الزيلعي؛ ووضعها في مكان واحد وفي سياق واحد؛ فكانت هذه إحدى الميزات التي يتميز بها عمله في "الدراية" عما عند الزيلعي في "نصب الراية".

فقه التخريج عند ابن حجر، نقطة خطرت ببالي أثناء العمل في هذا البحث، ووجدتُ لها شواهد تُبرز هذه الصنعة عند ابن حجر حسب ما ظهر لي، فأحببتُ أن أُمثِّل لها، لعلي أكون وُفقتُ فيما قصدتُ إليه من إفادة

الدراسين المتخصصين بهذه النقطة وأمثلتها.

ساقني الشوق والحماس في الإقدام على هذا البحث؛ لكنني وجدتُ الطريق فيه مجهودا وشائكا؛ ووجدتُ المقارنة بين حافظين جليلين تحتاج إلى قراءة دقيقة متأنية وتحتاج إلى تقليب النظر في كلاميهما مرارا، لتلمّس الفرق الذي يتميز به ابن حجر في اختصاره عن الأصل الذي عند الزيلعي، وقد أخذ البحث مني وقتا وجهدا غير قليل، إلى أن تيسرت لي صعابه وتذلّلت لي صياغتُه وتقسيماتُه –بحمد الله– على النحو الذي أرجو أن يكون محل تقدير من القراء الكرام؛ أو الإعذار عند وجود نقص في المحتوى أو خلل في العرض، ولا بد من ذلك!

التوصيات

١. لا يُغني كتابٌ عن كتاب؛ قاعدة سيعرف قيمتَها من لا يزهد في الاستفادة من كتابٍ: استغناءً عنه بكتاب آخر؛ أو عدم الاستفادة من المختصرات بحجة وجود أصولها المطوّلات. وينبغي على الباحث الجاد أن يضع هذه القاعدة ضمن مسيرته العلمية ومنهجيته البحثية؛ وسوف يجني ثمارها عند ما يلتقط فوائد نادرة، أو غير متوقَّعة، من بعض الكتب التي يمرّ عليها.

٢. أحسستُ من خلال أمثلة (صنعة فقه التخريج) عند ابن حجر أنه وإن كان يكفي الدارسَ المتخصص الذي يريد القيام بعمل علمي في فن التخريج، أن يكتفي بالتخريج الحديثي الصِّرف، فإن مما يزيد عملَه الحديثيَّ حُسنًا ومُتعةً علميةً أن يتعلم من أمثال ابن حجر هذه الصنعة المتعلقة بـ(فقه التخريج) ويمزجها بعمله الذي يقوم به من الناحية الحديثية.

المصادر والمراجع

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (٨٤٠هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، إشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الأولى ١٤٢٠.

أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للدارقطني: لابن القيسراني، محمد بن طاهر (٥٠٧هـ)، تحقيق محمود نصار/السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ.

الأعلام: للزركلي، خير الدين (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لابن القطان الفاسي، علي بن محمد (٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤١٨.

تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: للزيلعي، عبد الله بن يوسف (٧٦٢هـ)،تحقيق عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الأولى ١٤١٤هـ.

تخريج الحديث: للشايع، عبد العزيز بن عبد الله، مدار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، الرابعة ١٤٤٢.

تقريب التهذيب: ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الأولى ١٤٢٠.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.

تهذيب التهذيب: ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٤.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير: لابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط الأولى ١٤٢٨هـ.

تلخيص المتشابه في الرسم: للخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (٤٦٣هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر،

دمشق، الأولى ١٩٨٥م.
الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند،الأولى ١٣٧١هـ.
الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢هـ)، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ.
الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: للبيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، إشراف محمود النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الأولى ١٤٣٦هـ.
الدراية في تخريج أحاديث الهداية: لابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ) صححه وعلق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة سنة ١٣٨٤. وبتحقيق توفيق محمود تكلة، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إصطنبول، تركيا، الأولى ١٤٣٧.
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدَّكَّن، الهند ، الثانية ١٣٩٢هـ.
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للألباني محمد ناصر الدين (١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، الأولى ١٤١٢هـ.
سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد (٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، الأولى ١٤٣٠.
سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، الأولى١٤٣٠.
سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الأولى ١٤٣٢هـ.
سنن الترمذي: محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
سنن الدارقطني: علي بن عمر (٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين؛

مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٢٤هـ.
سنن النسائي: أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، الأولى ١٤٣٥.
صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان): محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤١٤.
صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠.
صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ) تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، الثالثة، بيروت ١٤٠٧.
صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ترقيم وعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
الضعفاء الكبير: للعقيلي، محمد بن عمرو (٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد المهدي عبد القادر، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٨٧.
العلل: لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، خالد الجريسي، مطابع الحميضي، الأولى ١٤٢٧هـ.
علل الترمذي الكبير: ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.
علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، لمحمد محمود بكار، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ضمن إصدارات ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنّة والسيرة النبوية.
فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
فتح الباري في شرح صحيح البخاري: لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، الثانية ١٤٢٢هـ.

الفوائد البهية في تراجم الحنفية: للكنوي، محمد عبد الحي (١٣٠٤هـ)، مطبعة دار السعادة، مصر، الأولى ١٣٢٤هـ.
الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي، عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ) تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ.
لسان الميزان: ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، الأولى ١٣٢٩هـ.
المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان، محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الأولى ١٣٩٦هـ.
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، علي بن أبي بكر (٨٠٧هـ)، نشر حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ.
المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: لابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، نشر يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الأولى ١٤١٥هـ.
المختلطين: للعلائي، خليل بن كيكلدي (٧٦١هـ)، تحقيق رفعت فوزي، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى ١٤١٧هـ.
المستدرك على الصحيحين: للحاكم، محمد بن عبد الله (٤٠٥هـ)، نشر مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١١هـ.
مسند أبي يعلى: أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى ١٤٠٤هـ.
المسند: لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الأولى١٤٢١هـ.
مسند إسحاق بن راهويه (٢٥١هـ)، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الأولى ١٤١٢هـ.
مسند البزار: أحمد بن عمرو (٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، ومعه آخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولى ٢٠٠٩م.
مسند الحميدي: عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، تحقيق وتخريج حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، سوريا، الأولى ١٩٩٦م.
المصنف: لابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد (٢٣٥هـ)، تحقيق سعد بن ناصر الشثري، داركنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض،

السعودية، الأولى، ١٤٣٦.
المعجم الأوسط: للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، تحقيق طارق عوض الله، عبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
المعجم الكبير: للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، الأولى ١٣٩٧.
نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي، عبد الله بن يوسف (٧٦٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت/دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
الوجيز في التخريج ودراسة الأسانيد: للشايع، عبد العزيز بن عبد الله (هو مختصر لكتابه: تخريج الحديث) .

References :

1- 'iithaf alkhayarat almuharat bizawayid almasanid aleashrati: lilbusiri, 'ahmad bin 'abi bakr (840hi), tahqiq dar almushkat lilbahth aleilmi, 'iishraf yasir bin 'iibrahim, dar alwatan lilnashri, alrayad, al'uwlaa 1420.

2- 'atraf algharayib wal'afrad min hadith rasul allah salaa allah ealayh wasalam lildaariqatni: liabn alqaysarani, muhamad bin tahir (507hi), tahqiq mahmud nasar/alisayid yusif, dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1419hi.

3- al'aealami: lilzirikali, khayr aldiyn (1396ha), dar aleilm lilmalayini, alkhamisat eashar 2002m.

4- byan alwahm wal'iiham fi kitab al'ahkami: liaibn alqutan alfasi, eali bin muhamad (628h), tahqiq alhusayn ayit saeid, dar tibat, alrayad, al'uwlaa 1418.

5- takhrij al'ahadith walathar alwaqieat fi tafsir alkishaf lilzumakhshari: lilziylei, eabd allah bin yusif (762hi),tahqiq eabd allah alsaeda, dar aibn khazaymat, alrayad, al'uwlaa 1414hi.

6- takhrij alhadithi: lilshaayiei, eabd aleaziz bin eabd allah, madar alqibs lilnashr waltawziei, alrayadi, alraabieat 1442.

7- taqrib altahdhibi: abn hajari, 'ahmad bin ealiin (852hi), bieinayat eadil murshid, muasasat alrisalat nashiruna, bayrut, al'uwlaa 1420.

8- altamhid lima fi almuataa min almaeani wal'asanidu: liaibn eabd albur, yusif bin eabd allah (463hi), tahqiq

mustafaa alealawi, muhamad eabd alkabir albakri, wizarat eumum al'awqaf walshuwuwn al'iislamiati, almaghrib 1387h.

9- tahadhib altahdhibi: abn hajar, 'ahmad bin ealiin (852ha), dar alfikri, bayrut, al'uwlaa 1404.

10- altalkhis alhabir fi takhrij 'ahadith sharh alraafiei alkabiri: liabn hajar, 'ahmad bin eali (852h), tahqiq muhamad althaani bin eumar bin musaa, dar 'adwa' alsalaf, t al'uwlaa 1428h.

11- talkhis almutashabih fi alrasma: lilkhatib albaghdadii, 'abu bakr 'ahmad bin eali (463h), tahqiq sukynt alshahabi, tilas lildirasat waltarjamat walnashri, dimashqa, al'uwlaa 1985m.

12- aljurh waltaedili: liabn 'abi hatama, eabd alrahman bin muhamad alraazi (327h), dayirat almaearif aleuthmaniati, haydar abad, alhindi,al'uwlaa 1371hi.

13- aljawahir waldarar fi tarjamat shaykh al'iislam abn hajar: lilsakhawi, muhamad bin eabd alrahman (902ha), tahqiq 'iibrahim bajis, dar abn hazma, bayrut, al'uwlaa 1419hi.

14- alkhilafiaat bayn al'iimamayn alshaafieii wa'abi hanifat wa'ashabihi: lilbayhaqii 'ahmad bin alhusayn (458hi), tahqiq wadirasati: fariq albahth aleilmii bisharikat alrawdati, 'iishraf mahmud alnahaal, alrawdat lilnashr waltawzie, alqahirati, al'uwlaa 1436h.

15- aldirayat fi takhrij 'ahadith alhidayati: liabn hajr, 'ahmad bin eali (852h) sahahah waealaq ealayh

alsayid eabd allah hashim alyamani almadani, matbaeat alfajalat aljadidati, alqahirat sanatan 1384. wabitahqiq tawfiq mahmud taklata, dar allibab lildirasat watahqiq altarathu, 'iistanbula, turkia, al'uwlaa 1437.

16- aldrar alkaminat fi 'aeyan almiayat althaaminati: liaibn hajar, 'ahmad bin eali (852h), tahqiq muhamad eabd almueid khan, majlis dayirat almaearif aleuthmaniati, haydar abad alddkkan, alhind , althaaniat 1392h.

17- salsilat al'ahadith aldaeifat walmawdueati: lil'albanii muhamad nasir aldiyn (1420h), dar almaearifi, alrayad, al'uwlaa 1412hi.

18- sunan abn majah: muhamad bin yazid (273hi), tahqiq shueayb al'arnawuwt wakhrin, dar alrisalat alealamiati, al'uwlaa 1430.

19- sinan 'abi dawud: sulayman bin al'asheath (275hi), tahqiq shueayb al'arnawuwt wakhrin, dar alrisalat alealamiati, al'uwlaa1430.

20- sunan albayhaqi alkubraa: 'ahmad bin alhusayn (458hi), tahqiq eabd allh bin eabd almuhsin alturki, markaz hajr lilbuhuth waldirasat alearabiat wal'iislamiati, al'uwlaa 1432h.

21- sunan altirmidhi: muhamad bin eisaa (279hi), tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir wakhrin, dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut.

22- sunan aldaariqatani: eali bin eumar (385ha), tahqiq shueayb al'arnawuwt wakhrin; muasasat alrisalati, bayrut, al'uwlaa 1424h.
23- sunan alnasayiyi: 'ahmad bin shueayb (303hi), markaz alrisalat lildirasat watahqiq altarathi, muasasat alrisalat nashiruna, al'uwlaa 1435.
24- sahih abn hibaan (btartib abn bilban): muhamad bin hibaan (354hi), tahqiq shueayb al'arnawuwta, muasasat alrisalati, bayrut, althaaniat 1414.
25- sahih abn khuzaymata: muhamad bn 'iishaq (311ha), tahqiq muhamad mustafaa al'aezami, almaktab al'iislamia, bayrut 1390.
26- sahih albukhari: muhamad bin 'iismaeil (256hi) tahqiq mustafaa dib albugha, dar aibn kathir wadar alyamamati, althaalithati, bayrut 1407.
27- sahih muslamin: muslim bin alhajaaj (261ha), tarqim waeinayat muhamad fuaad eabd albaqi, dar 'iihya' alturath alearabii , bayrut.
28- aldueafa' alkabiru: lileaqili, muhamad bin eamrw (322hi), tahqiq eabd almueti 'amin qileiji, dar almaktabat aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1404hi.
29- turuq takhrij hadith rasul allah salaa allah ealayh wasalam lieabd almahdii eabd alqadir, dar aliaetisami, alqahirat 1987.
30- alealal: liaibn 'abi hatama, eabd alrahman bin muhamad alraazi (327hi), tahqiq fariq min albahithin bi'iishraf saed alhamidi, khalid aljirisi, matabie alhumaydi, al'uwlaa 1427h.

31- ealal altirmidhii alkabira: tartib 'abi talib alqadi, tahqiq subhi alsaamaraayiy wakhrin, ealam alkatab, maktabat alnahdat alearabiati, bayrut, al'uwlaa 1409h.
32- ealam altakhrij wadawruh fi hifz alsunat alnabawiati, limuhamad mahmud bakar, nashra: majamae almalik fahd litibaeat almushaf alsharif bialmadinat almunawarat, dimn 'iisdarat nadwat einayat almamlakat alearabiat alsaeudiat balsnnt walsiyrat alnabawiati.
33- fath albari bisharh sahih albukharii: abn hajar, 'ahmad bin ealiin (852hi), tarqim muhamad fuad eabd albaqi, dar almaerifati, bayrut 1379h.
34- fath albari fi sharh sahih albukhari: liabn rajaba, eabd alrahman bin 'ahmad (795ha), tahqiq tariq bin eawad allahi, dar abn aljuzi, aldamam, althaaniat 1422hi.
35- alfawayid albahiat fi tarajim alhanafiati: lilkanawi, muhamad eabd alhayi (1304hi), matbaeat dar alsaeadati, masr, al'uwlaa 1324hi.
36- alkamil fi dueafa' alrajali: liabn eudi, eabd allh bn eadii (365hi) tahqiqu: eadil eabd almawjud wakhrin, dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1418h.
37- lisan almizani: abn hajar, 'ahmad bin ealiin (852hi), dayirat almaearif alnizamiati, haydar abad, alhinda, al'uwlaa 1329h.
38- almajruhin min almuhdithin waldueafa' walmatrukina: liabn hiban, muhamad bin hibaan (354ha), tahqiq mahmud 'iibrahim zayid, dar alwaei, halba, al'uwlaa 1396hi.

39- majmae alzawayid wamanbae alfawayidi: alhaythami, eali bin 'abi bakr (807hi), nashr husam aldiyn alqudsi, maktabat alqudsi, alqahirat 1414h.
40- almajmae almuasis lilmuejam almufaharsi: liabn hajar, 'ahmad bin eali (852h), nashr yusif almireashali, dar almaerifati, bayrut, al'uwlaa 1415hi.
41- almukhtalitina: lilealayiy, khalil bin kikildi (761h), tahqiq rifaeat fuzi, eali eabd albasit mazidi, maktabat alkhanji, alqahirata, al'uwlaa 1417h.
42- almustadrak ealaa alsahihayni: lilhakimi, muhamad bin eabd allah (405h), nashar mustafaa eabd alqadir, dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1411h.
43- msanad 'abi yaelaa: 'ahmad bin ealiin almusili (307hi), tahqiq husayn salim 'asad, dar almamun liltarath, dimashqa, al'uwlaa 1404h.
44- almusandi: li'ahmad bin hanbal (241hi), tahqiq shueayb al'arnawuwt wakhrin, 'iishraf eabd allah eabd almuhsin alturki, muasasat alrisalati, al'uwlaa1421h.
45- msanid 'iishaq bin rahuiah (251hi), tahqiq eabd alghafur bin eabd alhaqi albalushi, maktabat al'iimani, almadinat almunawarati, al'uwlaa 1412h.
46- msinid albazaar: 'ahmad bin eamriw (292ha), tahqiq mahfuz alrahmin zayn allah, wamaeah akhrun, maktabat aleulum walhikmi, almadinat almunawarati, al'uwlaa 2009m.
47- msnid alhumaydi: eabd allh bin alzubayr (219hi), tahqiq watakhrij husayn salim 'asad, dar alsaqaa, dimashqa, suria, al'uwlaa 1996m.

48- almusanafu: liabn 'abi shaybata, 'abi bakr eabd allah bin muhamad (235ha), tahqiq saed bin nasir alshathari, darknuz 'iishbilya lilnashr waltawziei, alrayad, alsaeudiati, al'uwlaa, 1436.
49- almuejam al'awsata: liltabarani, sulayman bin 'ahmad (360ha), tahqiq tariq eawad allah, eabd almuhsin 'iibrahim alhusayni, dar alharmayni, alqahirati.
50- almuejam alkabiri: liltabarani, sulayman bin 'ahmad (360hi), tahqiqu: hamdi alsalafi, wizarat al'awqaf aleiraqiati, baghdad, al'uwlaa 1397.
51- nasb alraayat li'ahadith alhidayati: lilziylei, eabd alllh bin yusif (762h), tahqiq muhamad eawaamat, muasasat alrayaan liltibaeat walnushri, bayruta/dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiati, jidat, al'uwlaa 1418h/1997m.
52- alujiz fi altakhrij wadirasat al'asanidi: lilshaayiei, eabd aleaziz bin eabd allah (hu mukhtasar likitabihi: takhrij alhadithi) .